الاشراف العام
د.حيدر الزاملي
رئيس التحرير
غزوان الظالمي

العدل والمجتمع
Justice & society
شهرية تصدر عن وزارة العدل
توزع مجانا

السنة الاولى
العدد 11
شباط 2016
الصفحات
8
WWW.moj..gov.iq

العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

خلال اجتماع اللجنة التحضيرية لاستضافة الدورة الـ(٣٢) لمجلس الوزراء العدل العرب

وزير العدل: احتضان العراق لهذا المحفل العربي سيشكل موقفاً موحداً لمحاربة الإرهاب

الهدف من عقد هذا المحفل العربي الهام لاول مرة في العراق هو السعي لاعادة البلاد الى دورها الريادي في ادارة الملفات العربية الهامة والتي تعتري المشهد الاقليمي من جميع النواحي وتعزيزها بالاطر القانونية الملائمة للمرحلة الحالية.

وجه وزير العدل د. حيدر الزاملي، باستكمال التحضيرات الخاصة بانعقاد اعمال المكتب التنفيذي ومجلس وزراء العدل العرب، والذي من المؤمل ان ينعقد في دورته الـ(٣٢) بالعاصمة بغداد خلال النصف الاول من العام الحالي ٢٠١٦.

اكد السيد الوزير ذلك خلال لقائه، اليوم الاربعاء، اللجنة الوزارية المركزية الخاصة بالتنسيق لانعقاد مجلس وزراء العدل العرب، مشيرا الى ان الهدف من عقد هذا المحفل العربي الهام لاول مرة في العراق هو السعي لاعادة البلاد الى دورها الريادي في ادارة الملفات العربية الهامة والتي تعتري المشهد الاقليمي من جميع النواحي وتعزيزها بالاطر القانونية الملائمة للمرحلة الحالية.

وشدد السيد الوزير على اهمية ان يكون التنسيق للمؤتمر على اعلى المستويات لضمان تحقيقه الغايات المحددة من ورائه وفي مقدمتها التأكيد على الدور الريادي للعراق.

وحدد السيد الوزير النقاط المرحلية التي تعمل عليها اللجنة المركزية واللجان الفرعية المكونة منها من اجل إنضاج الاجراءات التحضيرية الخاصة بانعقاد اعمال المكتب التنفيذي ومجلس وزراء العدل العرب في دورته الـ(٣٢)، والاليات المتبعة للتنسيق مع الوفود العربية المشاركة، والتي ستحقق انطلاقة باتجاه تشكيل موقف عربي موحد لمحاربة الارهاب وتجفيف منابعه، اضافة الى اقرار قوانين مشتركة تساهم بانجاح العمل الحكومي للدول العربية الاعضاء.

يذكر ان مجلس وزراء العدل العرب في اجتماعه السابق في مقر الجامعة العربية وافق بالاجماع على استضافة ورئاسة العراق للدورة (٣٢) المنعقدة في عام ٢٠١٦ للوقوف صفاً واحداً مع العراق لدحر الارهاب.

خلال استقباله وفد السفارة البريطانية

وزير العدل: قواتنا الامنية حققت انتصارات باهرة على الارهاب

اكد وزير العدل د.حيدر الزاملي، ان القوات الامنية حققت انتصارات كبيرة ساهمت بتحرير اغلب المناطق من سيطرة الجماعات الارهابية.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله السفير البريطاني في العراق (جيمس بيكر) ، مبيننا ان الوضع الاقتصادي اثر على جانب انجاز مشاريع الوزارة وخاصة في جانب اكمال بناء (سجن الحلة المركزي، وتوسعة سجن الناصرية) والتي ستساهم حال اكتمالها في تخفيف الزخم الحاصل في السجون.

وافاد السيد الوزير: ان الوزارة بصدد افتتاح معاهد قضائية في وسط وجنوب العراق ولكن قلة التخصيصات المالية ادت الى ايقاف العمل فيها، مبينا ان الوزارة تسعى لتحقيق ارتفاع في مستوى انجاز مشروع الحكومة الالكترونية في دوائرها العدلية خدمة للمواطن ورغم الصعوبات المالية.

كذلك اشار السيد الوزير الى ان وزارة العدل قد تم تكليفها بأغلب المهام التي كانت مناطة بوزارة حقوق الانسان الملغاة.

بدوره اكد جمس، سعي المملكة المتحدة لمد يد العون للوزارة في تطوير قدرات الوزارة وتوفير بعض التدريب لكوادرها سواء في المملكة المتحدة او بحضور خبراء الى العراق لمواكبة التطورات الحاصلة، والتعاون في الجوانب التي هي من مختصات عمل الوزارة وخاصة بعد نجاح توقيع الاتفاقية الاخيرة بين وزارتي العدل في البلدين، واكد حرص السفارة على ادامة هذا التعاون.

خلال استقباله الوفد الاممي لمنظمة (اليونيسيف)

وزير العدل: وضعنا برنامج خاصا لتأهيل الأحداث بعد انتقال ادارة اصلاح الاحداث الى وزارة العدل

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان الوزارة وضعت برنامج خاصا لتأهيل الأحداث بعد نقل ادارة دائرة اصلاح الاحداث الى وزارة العدل.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله بمكتبه الرسمي في مقر الوزارة، وفدا اممياً برئاسة ممثل مدير منظمة اليونسيف في العراق بيتر هوكينز، ومعاونة رئيس المنظمة السيدة برجيت كنديا.

وقال السيد الوزير: ان مناقشات اللقاء تضمنت عدة محاور، اهمها انتقال ادارة اصلاح الاحداث التابع الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حاليا الى ادارة وزارة العدل، بالاضافة الى عدة مهام كانت مختصة بها وزارة حقوق الانسان الملغاة، والتي تمثل اهم ملفاتها بهذا المجال.

واكد السيد الوزير، ان مهمة الوزارة تأهيل السجناء ليكونوا عناصر صالحين ومفيدين للمجتمع بعد انتهاء فترات محكوميتهم، مشيرا الى ان هذه العملية تتطلب برنامج تأهيلي خاص وكوادر مهنية يتم تأهيليها لهذا العمل بعد خضوعها لدورات مكثفة خاصة بالعمل الاصلاحي وتطوير المهارات.

وتابع السيد الوزير: ان الوزارة وضعت خطة استراتيجية لتأهيل الاحداث، تختلف عن الخطة التي تبنتها في تاهيل الكبار، موضحا ان من المقترحات بان يتم توزيعهم حسب الرقعة الجغرافية الخاصة بمناطق سكناهم، لتسهيل تواصل ذويهم معهم واستثمار الدور الاسري والعشائري في اصلاحهم، مبينا ان للوزارة مشاريع جديدة من شأنها انهاء ازمة الزخم الحاصل في السجون الاصلاحية.

من جانبه اشاد وفد منظمة اليونسيف، بالدور الكبير للوزارة في تاهيل النزلاء، ومراعاتهم لحقوق الانسان التي اكدت عليها المنظمات الدولية والانسانية، معبرين عن املهم في تعزيز العمل والتواصل خدمة لهذه الشريحة من المجتمع.

في كلمة له خلال تكريمه لرئيس مجلس شورى الدولة ومستشاري المجلس.

وزير العدل : مجلس شورى الدولة أهم مرتكزات الدولة العراقية

مجلس شورى الدولة عمل خلال العام في ظروف استثنائية، وحقق منجزات كبيرة في أداء المهام الملقاة على عاتقه

جدد معالي وزير العدل د. حيدر الزاملي، دعمه لمجلس شورى الدولة كونه أهم مرتكزات الدولة العراقية وحقق منجزاً كبيراً في كتابة وتدقيق القوانين خلال العام الماضي، إضافة الى عمله في مجال القضاء الإداري وقضاء الموظفين.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال تكريمه لرئيس مجلس شورى الدولة الاستاذة سامية كاظم، ومستشاري المجلس، بكتب شكر بمناسبة حلول السنة الجديدة ٢٠١٦، تثميناً لجهودهم الكبيرة المبذولة في تدعيم الاسس القانونية للدولة من خلال عمله الاستشاري والقضائي في محكمة القضاء الإداري ومحكمة انضباط الموظفين.

وأوضح السيد الوزير: ان مجلس شورى الدولة عمل خلال العام في ظروف استثنائية، وحقق منجزات كبيرة في أداء المهام الملقاة على عاتقه، على الرغم من قلة الكوادر المتخصصة من مستشارين ومختصين في مجالات عمله، إضافة الى قلة التخصيصات المالية والدرجات الوظيفية. وأكد السيد الوزير على ضرورة توفير درجات تخصصية لمجلس شورى الدولة بدل المستشارين المحالين على التقاعد لتعويض النقص في هذه المجالات الهامة ضمن عمل المجلس، وأهمية إعادة توزيع المهام على المستشارين من اجل ضمان ديمومة انجاز العمل وفقا لمتطلبات الظرف الراهن. بدورهم، عبر رئيس مجلس شورى الدولة وكادر المستشارين في المجلس عن شكرهم وتقديرهم لهذه المبادرة والتي تعد حافزاً لهم لبذل المزيد من العطاء في سبيل تدعيم الاسس القانونية والتشريعية لمؤسسات الدولة خدمة للعراقيين جميعاً.

خلال استقباله السفير المصري في العراق

وزير العدل يؤكد على الوحدة العربية لمواجهة الهجمة الإرهابية الشرسة

اشاد السيد الوزير بالدور المصري الساند للعراق عبر التاريخ، مستذكرا العلاقة التاريخية التي تربط البلدين

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان توحدنا امام الهجمة الشرسة المتمثلة بداعش ومن يقف ورائها هو المنفذ الوحيد لاستقرار الدول العربية، مؤكدا ان الارهاب لا يستثني دولة دون اخرى. ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة، سعادة سفير الجمهورية المصرية العربية لدى العراق (احمد حسن درويش)، لبحث سبل التعاون بين البلدين وتبادل الخبرات القانونية.

واشاد السيد الوزير بالدور المصري الساند للعراق عبر التاريخ، مستذكرا العلاقة التاريخية التي تربط البلدين، اضافة الى الدور المتميز للشعب المصري الشقيق في مساندة العراق ضد اي تهديد خارجي. وناقش السيد الوزير، امكانية الاستفادة من الكوادر المصرية في المجال القانوني من خلال اقامة دورات تدريبية على قاعات المعهد القضائي وبإشراف كوادر متخصصة، مبينا ان هذه الخطوة ستعود بالنفع على الطرفين، خاصة إن إرسال الطلبة الى الخارج يرهق ميزانية الوزارة.

وكشف السيد الوزير خلال اللقاء، ان الوزارة ناقشت مشروع استحداث قسم مختص بالنزلاء العرب والأجانب في دائرة الإصلاح العراقية، لتسهيل مهمة التواصل مع عوائلهم والجهات الرسمية لدولهم المتمثلة بالقنصليات المتواجدة بالعراق. بدوره، رحب السفير المصري احمد حسن درويش بالتعاون مع وزارة العدل في كافة المجالات، بالأخص المتعلقة بالمعهد القضائي، وإمكانية التنسيق المشترك لتبادل الخبرات المتعلقة بعمل الوزارة.

بالمرصاد للمفسدين

د. حيدر الزاملي

في خضم ما يعانيه بلدنا العزيز من هجمات تستهدف كيانه بشكل عام، وابنائه بشتى اطيافهم، تحاول ان تؤخر تقدمه وتعرقل مسار التطور فيه ... كان لابد من ان تنقسم المواجهة الى جبهتين، الجبهة الاولى تعمل على ان تكون ساتراً ضد اي محاولة للمساس بامن البلد وامن ابنائه وتحاول دائماً تثبيت العزيمة لدى ابنائه الغيارى من عناصر القوى الامنية وتشكيلات الحشد الشعبي وان تدافع عن مستحقاتهم ومستحقات عوائلهم وخاصة مستحقات عوائل الشهداء... اما الجبهة الاخرى وهي التي تكون فيها المسؤولية ذات طابع اكثر تشعباً وهي جبهة التطوير المؤسسي وتسهيل الاجراءات وتقديم افضل الخدمات لابناء الشعب الكريم، وكذلك ضرب آفة الفساد التي نخرت جميع مؤسسات البلد بحيث اصبحت كشبكة العنكبوت ومع الاسف اصبح المواطن يتقبلها كأنها حالة طبيعية ولا يقوم بأبلاغ الجهات المختصة عنها، علماً ان من يقوم بالفساد ومن يتستر عليه هما شريكان بالجريمة وبنفس المستوى... ومع الاسف وجدنا ومن خلال التحريات والتحقيقات عدد من شبكات الفساد التي تم القاء القبض على عدد منها وسيتم القضاء على ماتبقى منها بالقريب العاجل ان شاء الله، وقد قامت هذه المجاميع الفاسدة باستغلال اماكن عملها بالتواطؤ مع المواطن الذي يريد ان يأخذ اكثر من استحقاقه القانوني بالتلاعب بتقييم العقارات التي تقدم كرهن مقابل القروض الصناعية والزراعية والتجارية وعناصر هذه الشبكة تكون بين صاحب طلب القرض والمصرف والمخمن وموظفي بعض دوائر التسجيل العقاري، ادى هذا التلاعب الى فقدان البلد الكثير من اموال القروض المخصصة لتطوير هذه القطاعات مما ادى الى عدم الاستفادة منها في اتجاهها الصحيح والذي كان مؤملاً منه ان يكون رافداً أخر للبلد اضافة الى النفط لتحسين وضع الموازنة العامة وتوفير فرص عمل للعاطلين في القطاع الخاص، وبعد هذا ظهرت عدد من الاصوات النشاز تريد العودة الى حالة الفوضى بمنح القروض لان مصالحها قد تضررت، ولكن هيهات ولايفلحون لان وزارة العدل بكوادرها الشريفة تعاونت مع جميع الاجهزة المختصة ومنها هيأة النزاهة والامن الوطني وجهاز المخابرات للقضاء على هذا المرض مما ادى الى القاء القبض على البعض منهم بالمطار وهو يحاول الهروب من البلد وكذلك احالة الاخرين الى المحاكم المختصة وايقاف عدد من العمليات الاخرى التي كانت معدة للسرقة.

تكملة الكلمة ص٤

سجن التاجي المركزي يعزز من تحصيناته الامنية 4

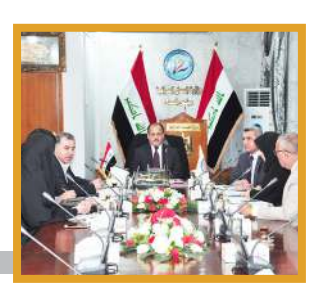

وزارة العدل تعقد اجتماعا خاص باللجنة التنسيقية المشتركة لتبادل السجناء 2

مدير عام المعهد القضائي: المعهد يتولى إعداد النخب القضائية للدفاع عن حقوق العراقيين 3

افتتاح دائرة التنفيذ في اقضية الشيخان وربيعة و الشمال بالموصل 5

لدى استقباله وفدا يمثل جهاز مكافحة الإرهاب

السيد الوزير:

ان الوزارة حققت البعد الاساس الطبيعة المهام الموكلة اليها في مجال مكافحة الارهاب، من خلال تنفيذ دورها في الخطط الاستراتيجية السابقة والحالية عبر زج النزلاء في دورات ارشاد ديني تساهم في توعيتهم بمخاطر التطرف

وزير العدل يدعو الى اعتماد الأسس العلمية في خطط مكافحة الإرهاب

اهمية الاعتماد على الدراسات والابحاث الحديثة في مجال الارهاب من اجل تحقيق الغاية الاساسية من مكافحة الفكر المتطرف

دعا السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، إلى اعتماد الأسس العلمية في خطط مكافحة الإرهاب، لان هذه التنظيمات الاجرامية باتت تعتمد التقنية الحديثة في عملياتها الاجرامية والاستخباري والاعلام.
أعلن السيد الوزير عن ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي وفدا ممثلا لجهاز مكافحة الارهاب، بهدف التباحث في الخطة الاستراتيجية الخمسية لمكافحة الارهاب.
وأوضح السيد الوزير: اهمية الاعتماد على الدراسات والابحاث الحديثة في مجال الارهاب من اجل تحقيق الغاية الاساسية من مكافحة الفكر المتطرف، والسعي لتنمية الروح والوطنية ونبذ التعصب الديني والذي يقود الى مهاوي الارهاب، مبينا الفساد والتزوير الذي تسعى بعض العصابات ان تستغل من خلاله عقارات المواطنين لايقل خطورة على الارهاب.
ونوه السيد الوزير: ان الوزارة حققت البعد الاساسي لطبيعة المهام الموكلة اليها في مجال مكافحة الارهاب، من خلال تنفيذ دورها في الخطط الاستراتيجية السابقة والحالية عبر زج النزلاء في دورات ارشاد ديني تساهم في توعيتهم بمخاطر التطرف، والتعريف بالبعد الانساني ورسالة السلام التي يتضمنها الدين الاسلامي للبشرية.
بدوره، اشاد الوفد الممثل لجهاز مكافحة الارهاب، بالدور الكبير الذي بذلته وزارة العدل في تدعيم الخطط الاستراتيجية لمكافحة الارهاب، كونها تصدت خلال الاعوام الماضية لملف تنفيذ العدالة بحق الارهابيين ومن يهددون امن البلاد، والذي دفعت الوزارة ضريبة له تعرضها لعمليات انتحارية سقط جرائها العديد من الشهداء.

أكد خلال استقباله فريق هيئة النزاهة:
ان القضاء على الفساد مسؤولية الجميع

وزير العدل يوجه بتوفير التسهيلات اللازمة لعمل الجهات الرقابية في دوائر الوزارة

وجه وزير العدل د. حيدر الزاملي، بتوفير كافة التسهيلات اللازمة لانجاز عمل فرق هيئة النزاهة، تنفيذا لمفردات ورقة الإصلاح الإداري في الجانب المتعلق بالقضاء على الفساد بما يساهم في تيسير انجاز معاملات المواطنين بالسرعة الممكنة.جاء ذلك خلال استقبال السيد الوزير في مكتبه الرسمي فريقا مكلفا من هيئة النزاهة، مبينا في حديثه: إن احد أهم أهداف الوزارة هو التعامل بروح القانون في جميع القضايا من اجل القضاء على الفساد الإداري والمالي.وقال السيد الوزير: ان التوجيهات صدرت الى جميع الدوائر العدلية بتسهيل عمل الفريق المكلف من هيئة النزاهة، وتوفير مقر خاص بفريق عمل هيئة النزاهة ضمن بناية الوزارة، كما وعد بتوفير جميع متطلباتهم التي تساهم في تسهيل عملهم خدمة للصالح العام.
واقترح السيد الوزير: افتتاح مكاتب فرعية لهيئة النزاهة في جميع التشكيلات الادارية في بعض المحافظات (الاقضية والنواحي) بشكل تجريبي، مع توفير المكان ومستلزمات العمل انطلاقا من ان المساهمة في القضاء على الفساد مسؤولية تضامنية تقع على عاتق الجميع، لافتا إلى انه في حال نجاح هذه التجربة ستعمم على جميع المحافظات.

أصدرت اعماماً الى المؤسسات الحكومية شددت على محاسبة المخالفين

وزارة العدل تحذر من معقبين يستغلون صفة الانتساب الى الجهات الرسمية

أصدرت وزارة العدل، أعماماً حذرت خلاله من وجود معلومات تفيد بوجود اشخاص يقومون بتعقيب المعاملات في الدوائر الحكومية ويدعون انتسابهم الى بعض السادة الوزراء والمسؤولين في الدولة.
وخاطبت الوزارة جميع دوائرها ودوائر ومؤسسات الدولة بالقول: انه و بقدر تعلق الامر بوزارة العدل فأنها لم ولن تسمح بوجود اي شخص يدعي الانتساب الى مكتب الوزير اثناء مراجعته وزاراتكم وجهاتكم ودوائركم الموقرة، دون ان يحمل تخويلاً رسمياً صادراً عن مكتبنا وضرورة إعلامنا عن اي حالة خرق قد تحصل مستقبلاً لاتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالف وإبلاغ الجهات الامنية من قبلكم لمحاسبته وفق القانون ...
و كذلك نوهت الوزارة رفض مراجعة جميع دوائر الوزارة بادعاء الانتماء الى مكتب الوزير وبدون تخويل رسمي صادر من المكتب حصراً.
واعلنت الوزارة انها اصدرت باجات لموظفي مكتب الوزير لعام ٢٠١٦، وبذلك تعد جميع الباجات التعريفية الصادرة قبل تاريخ ٢٠١٦/١/٣ باطلة وضرورة الابلاغ عن حاملها

خلال استقباله المدير المفوض لشركة الرافدين

وزير العدل يؤكد على ضرورة دعم الصناعة المحلية لتجاوز الازمة الاقتصادية

اكد معالي وزير العدل د. حيدر الزاملي، على ضرورة دعم الصناعة المحلية، باعتبارها احد اهم السبل التي تساهم في تجاوز الازمة الاقتصادية التي يمر بها البلد. ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله المدير المفوض لشركة الرافدين لانتاج الزيوت النباتية المحدودة (مظفر جلال)، مشيرا الى اهمية الاتجاه الى الاستثمار وتفعيل دور القطاع الزراعي والصناعي والتجاري. واضاف السيد الوزير: ان الوزارة اقترحت تعديل لآلية منح القروض الخاصة بالمشاريع الكبيرة، من خلال تشكيل لجنة مشتركة من رئاسة الوزراء ووزارة العدل والمالية والبنك المركزي، بالاضافة الى وضع ضوابط لتخمين العقارات لمنح القرض، مشيرا الى ان حالات فساد في مرحلة التخمين تسببت بهدر المال العام المخصص للقروض. من جانبه اشاد الضيف بالدور الكبير لوزارة العدل في حفظ المال العام، وحقوق المواطنين، مقدما شرحا لنشاط الشركة ومشروعها الخاص بانتاج الزيوت النباتية، حيث تروم الشركة لتغطية ٢٥٪ من حاجة البلد لهذه المادة، ضمن خطة تشجيع ودعم المنتوج الوطني التي شجعت عليها الحكومة العراقية.

خلال جلسة مجلس العدل الخامسة لعام ٢٠١٥

وزير العدل يوجه بإعادة فتح الدوائر العدلية في المناطق المحررة من الإرهاب

وجه وزير العدل د. حيدر الزاملي، بالإسراع في إجراءات فتح الدوائر العدلية بالمناطق المحررة من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي.ذكر السيد الوزير ذلك خلال ترؤسه جلس مجلس العدل الخامسة لعام ٢٠١٥، داعياً إلى تسخير جميع القدرات المتاحة لإعادة تأهيل الدوائر العدلية وتوفير متطلبات العمل فيها خدمة لأهالي المنطقة من النازحين والمهجرين وتقديم لخدمات العدلية لساكنيها.
وناقش السيد الوزير مقررات الجلسة الرابعة لمجلس العدل مع المدراء العامون ومدى المتحقق منها في ظل المتوفر من الإيرادات المالية ضمن الموازنة الحالية ضمن الخطة الإستراتيجية للوزارة، مؤكدا أهمية استكمال تخصيص الموظفين لمشروع الارشفة الالكترونية الخاصة بدائرة رعاية القاصرين.وأوعز السيد الوزير بمفاتحة مجلس القضاء الأعلى لتفعيل سبل التعاون مع مجلس القضاء الأعلى من اجل حل الإشكاليات والأمور العالقة

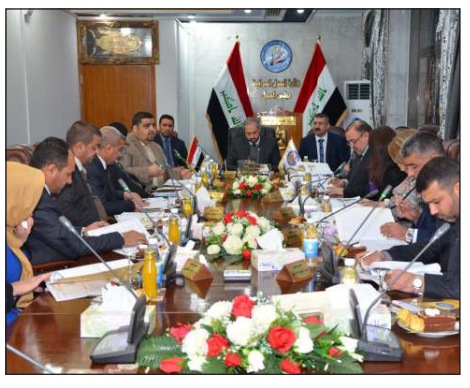

مع دائرة الإصلاح العراقية، موجها بالتواصل مع نقابة المحامين العراقيين، وتسهيل إجراءات عمل المحامين المعتمدين لديها كأعضائها في الدوائر العدلية وتوفير أماكن خاصة بهم ضمن الدوائر العدلية.واشار السيد الوزير الى ان دائرة الإصلاح العراقية نفذت الفقرة المتعلقة بمفاتحة وزارة الداخلية لغرض إصدار المستمسكات الثبوتية للأطفال مجهولي النسب المولودين في دائرة الإصلاح العراقية تمهيداً لتسليمهم الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لرعايتهم. نوه السيد الوزير الى ان الوزارة باشرت باعتماد معيار اجتياز موظفي الوزارة لدورتين الاولى في مجال سلامة اللغة والاخرى ضمن تخصصه كشرط للمفاضلة بين الموظفين للترفيع ومنح شهادة مشاركة للمتخرجين من هذه الدورات، موجها بتشكيل لجنة من دوائر التسجيل العقاري والتخطيط العدلي والدائرة القانونية لاعداد دراسة جدوى مفصلة تتضمن كيفية تمويل المشاريع المقدمة من دائرة الاصلاح العراقية واهمية مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال لضمان تسويق المنتجات الى السوق المحلية.

ضمن الاتفاقية الموقعة بين العراق وايران

وزارة العدل تعقد اجتماعا خاص باللجنة التنسيقية المشتركة لتبادل السجناء

عقدت وزارة العدل الاجتماع الاول لعام ٢٠١٦، الخاص بتبادل السجناء المحكومين مع الجمهورية الاسلامية الايرانية.
وقالت الوزارة : ان الاجتماع ضم اللجنة التنسيقية المشتركة والخاصة بتبادل السجناء بين البلدين، ضمن اتفاقية التبادل الموقعة بين البلدين، مبينة ان هذا الاجتماع الاول للّجنة خلال هذا العام، خاصة بالوجبة الثالثة لعملية التبادل.
واضافت الوزارة: ان الاجتماع ناقش الية تبادل السجناء المحكومين، بالاضافة الى تحديد موعداً لاجتماع اخر قبل عملية التبادل، يتم خلاله وضع الصيغة النهائية لاتفاقية التبادل وتنفيذها.

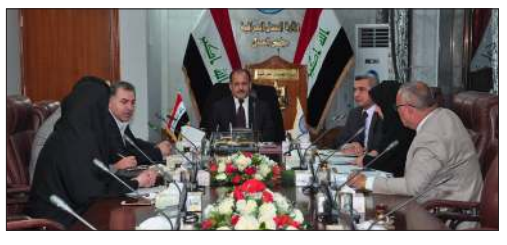

تهنئة السيد وزير العدل بمناسبة عيد الجيش العراقي الباسل

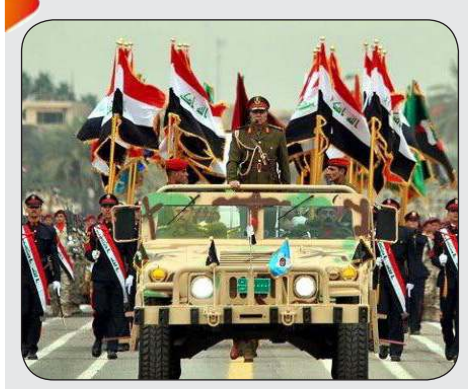

نبارك للعراقيين ذكرى تأسيس الجيش العراقي ونسأل الله ان يعزز من عقيدتهم وقوتهم في حربهم ضد اعداء الشعب العراقي وان يرحم شهدائنا الابطال الذين ضحوا بدمائهم الزكية في سبيل الوطن ومقدساته وابنائه .. ونثمن الانتصارات التي تحققت املين تحرير كل شبر من ارض العراق من دنس داعش واعوانه .

وزير العدل
د. حيدر الزاملي

دعت وسائل الاعلام الى تحري الحقيقة والمصداقية

وزارة العدل تنفي خبر اطلاق سراح السجناء السعوديين

دعت وزارة العدل وسائل الاعلام بضرورة تحري الحقيقة من مصادرها الصحيحة وعدم تداول الاخبار الغير مسؤولة والتي لاتمت للواقع بصلة.
واعلن قسم الاعلام في الوزارة: بان هنالك اخبار تداولتها بعض وسائل الاعلام بانه سيتم اطلاق سراح السجناء السعوديين في الفترة القادمة.
واضاف البيان: ان الوزارة تؤكد نفيها لهذه الاخبار الكاذبة جملة وتفصيلاً، حيث ان هنالك اتفاقية تم توقيعها بفترة الحكومة السابقة و لازالت في مجلس النواب ولم يتم المصادقة عليها ولم تدخل حيز التنفيذ لهذا الوقت.
واوضح البيان: ان هذه الاتفاقية تشمل الاحكام المدنية فقط ولايمكن شمول السجناء ضمن مواد قانون مكافحة الارهاب فيها وان السجناء السعوديين لايزالون يقضون مدد محكوميتهم التي حكم عليهم القضاء العراقي بها ضمن السجون العراقية وكل حسب حكمه و وفقاً للقانون العراقي.
وشدد البيان على وسائل الاعلام ضرورة تحري الحقيقة من مصادرها الرسمية قبل نشر اي خبر لامصداقية له.

خلال استقباله وفد نقابة المحامين العراقيين

وزير العدل: نحرص على ادامة التواصل مع نقابة المحامين

اكد وزير العدل د.حيدر الزاملي، حرص الوزارة على التواصل مع نقابة المحامين وتسهيل جميع المعوقات التي تواجه عمل المحامين في الدوائر العدلية.
جاء ذلك خلال استقبال السيد الوزير في مكتبه الرسمي وفد من نقابة المحامين مكون من نقيب المحامين السيد محمد الفيصل ووكيله وعدد من اعضاء النقابة، وبحضور مفتش عام الوزارة جمال طاهر الاسدي، ومدير الدائرة القانونية في الوزارة حنان منذر.
وتناول السيد الوزير خلال اللقاء، اهم المشاكل التي تواجه عمل النقابة وقد قدم نقيب المحامين دعوة الى السيد الوزير لزيارة النقابة، من اجل تعزيز التواصل بين الوزارة والنقابة، والتباحث في مجمل الامور المتعلقة بشريحة المحامين.
بدوره، طالب الوفد الزائر بالاتفاق على الية تيسر دخول المحامين الى دائرة الاصلاح العراقية وحصرالوكالة للمحامين حصرا، وتساهم بإبعاد الدلالين والمعقبين عن الدوائر العدلية.

العدل والمجتمع
السنة الاولى- العدد 11 - شـــبـــاط 2016
first year - No - 11 - February 2016

يعد المعهد القضائي تشكيلات وزارة العدل حيث تأسس المعهد القضائي حسب القانون العراقي المرقم (٣٣) لعام ١٩٧٦، ويهدف الى إعداد مؤهلين لتولي الوظائف القضائية (قضاة ونواب مدع عام)، وتأهيل موظفي وزارة العدل والمرشحين لإشغال الوظائف فيها ورفع كفاءتهم، إضافة إلى أدائهم المستوى القانوني للعاملين في الدوائر القانونية لمؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية
ومنذ ذلك الفجر أخذ هذا الصرح الأكاديمي الكبير على عاتقه تلك المسؤولية العظيمة والمهمة التي تمثلت باختيار وتأهيل ودفع النخب القضائية للدفاع عن حقوق العراقيين، وقد تحققت هذه الانجازات على يد أمهر الأساتذة والمختصين وذو الشأن القانوني والمحاضرين في المعهد وبالتعاقب على مدار الحقب الماضية من العمل المهني.

يعد المعهد القضائي تشكيلات وزارة العدل حيث تأسس المعهد القضائي حسب القانون العراقي المرقم (٣٣) لعام ١٩٧٦، ويهدف الى إعداد مؤهلين لتولي الوظائف القضائية (قضاة ونواب مدع عام)، وتأهيل موظفي وزارة العدل والمرشحين لإشغال الوظائف فيها ورفع كفاءتهم، إضافة إلى أدائهم المستوى القانوني للعاملين في الدوائر القانونية لمؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية ومنذ ذلك الفجر أخذ هذا الصرح الأكاديمي الكبير على عاتقه تلك المسؤولية العظيمة والمهمة التي تمثلت باختيار وتأهيل ودفع النخب القضائية للدفاع عن حقوق العراقيين، وقد تحققت هذه الانجازات على يد أمهر الأساتذة والمختصين وذو الشأن القانوني والمحاضرين في المعهد وبالتعاقب على مدار الحقب الماضية من العمل المهني.

المعهد يقيم دورات تدريبية لتأهيل الموظفين في الوزارات ودوائر الدولة الرسمية كافة وشبه الرسمية

لغرض تطوير قابلياتهم وإكسابهم الخبرات على يد كفاءات من التدريسين في الاختصاصات كافة

◆ أجرى الحوار/ غزوان الظالمي ◆

مدير عام المعهد القضائي: المعهد يتولى إعداد النخب القضائية للدفاع عن حقوق العراقيين

الهدف الاساس من قيام المعهد القضائي بأرشفة المعلومات الخاصة بأعماله هو لغرض الوصول الى البيانات المطلوبة وبالسرعة الممكنة وكذلك الدقة في العمل، حيث تم تحويل بحوث التخرج الخاصة بطلبة المعهد القضائي للأعوام السابقة من ملفات ورقية الى ملفات الكترونية

يعد المعهد القضائي تشكيلات وزارة العدل حيث تأسس المعهد القضائي حسب القانون العراقي المرقم (٣٣) لعام ١٩٧٦، ويهدف الى إعداد مؤهلين لتولي الوظائف القضائية (قضاة ونواب مدع عام)، وتأهيل موظفي وزارة العدل والمرشحين لإشغال الوظائف فيها ورفع كفاءتهم، إضافة إلى أدائهم المستوى القانوني للعاملين في الدوائر القانونية لمؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية
ومنذ ذلك الفجر أخذ هذا الصرح الأكاديمي الكبير على عاتقه تلك المسؤولية العظيمة والمهمة التي تمثلت باختيار وتأهيل ودفع النخب القضائية للدفاع عن حقوق العراقيين، وقد تحققت هذه الانجازات على يد أمهر الأساتذة والمختصين وذو الشأن القانوني والمحاضرين في المعهد وبالتعاقب على مدار الحقب الماضية من العمل المهني.
صحيفة (العدل والمجتمع)، التقت مدير عام المعهد المستشار د. رياض حسين ابو سعيدة، والذي أجاب عن أسئلة الصحيفة بشأن واقع عمل المعهد والمنجز المتحقق خلال هذه الفترة في الجانب الأكاديمي المتعلق بطلبة المعهد والدورات الخاصة بالموظفين.

× ما هي الأقسام التي يتكون منها المعهد القضائي وعمل كل قسم؟

– يتكون المعهد القضائي من أقسام، وبحسب إشارة المادة (أولا) من التعليمات رقم (١) لسنة ٢٠١٢ ويتكون من التشكيلات التالية:
اولاً – قسم التدريسات وشؤون الطلبة، ويتولى القسم المهام الآتية، أعداد تقرير فصلي عن سير التدريس في المعهد، وأعداد تقرير سنوي يتضمن المقترحات والتوصيات التي من شأنها تطوير عمل المعهد، وأعداد وتنظيم جداول الدروس النظرية والعملية بالتنسيق مع أعضاء الهيئة التدريسية في المعهد، والاتصال بالمشرفين على بحوث طلبة المعهد والتنسيق معهم، وتنظيم الامتحانات الدورية والنهائية وتهيئة مستلزماتها، وحفظ المواد التدريسية والبحوث المقدمة من الطلبة في أضابير خاصة وتسجيلها في سجل خاص، والإشراف على مكتبة المعهد ومسك وتنظيم السجلات الخاصة بها، إضافة إلى مراقبة دوام الطلبة وأمورهم الدراسية والإشراف على شؤونهم، وأية مهام يكلفه بها مدير عام المعهد. وتم مؤخرا استحداث وتأسيس مكتب واعضاء ارتباط مع قسم (الجودة وضمان الأداء) في وزارة العدل والذي تم تجهيزه بشكل المناسب الذي يضم أدوات النجاح وديمومة العمل، واليوم اخذ هذا المكتب على عاتقه مهام كبيرة ومتعددة في ترتيب وفهرست العمل الإداري داخل المعهد القضائي بالتعاون مع بقية الأقسام وبالتنسيق مع قسم الجودة المركزي في وزارة العدل

× أستعراض عمل المعهد القضائي ومراحل تأسيسه وصولا الى الفترة الحالية؟

– يعد المعهد القضائي من الدوائر العدلية المهمة والذي تم تأسيسه بموجب القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٦ والذي اخذ على عاتقه اعداد وتأهيل القضاء واعضاء الادعاء العام بعد اكمال دراستهم في المعهد واصدار المرسوم الجمهوري الخاص بهم بعد تخريجهم لزجهم في اروقة المحاكم من اجل النظر والفصل في النزاعات المعروضة امامها واصدار القرار اللازمة في كل دعوى. وكانت أول دورة افتتحت في المعهد القضائي عام ١٩٧٦ اي منذ تأسيسه، وقد بلغت عدد الدورات لغاية العام الحالي (٣٨) دورة، اضافة الى ذلك اقام المعهد دورات تدريبية لغرض تأهيل الموظفين في الوزارات ودوائر الدولة الرسمية كافة وشبه الرسمية لغرض تطوير قابلياتهم وإكسابهم الخبرات على يد كفاءات من التدريسيين في الاختصاصات كافة.

× المعهد القضائي من المؤسسات الاكاديمية التي تعمل على تأهيل وتخريج القضاة وتدريب الموظفين، وماهو دورها في بناء الشخصية الرسمية ؟

– يعتبر المعهد القضائي من الصروح العلمية المهمة المسؤولة عن أعداد كوادر ونخب متقدمة في المؤسسة الرسمية وهم من القضاة وأعضاء الادعاء العام وكذلك تدريب الموظفين عن طريق الدورات التي تقام فيه للكوادر الوظيفية في مؤسسات الدولة كافة الرسمية وشبه الرسمية لغرض رفع كفاءة أدائهم وتطوير قابليتهم.
أما بشأن دورها في بناء الشخصية الرسمية قد تبنى شخصية الفرد في مجتمعات على أسس مهنية ومنها اتخاذ القرار المناسب بعد دراسته بعد النظر في القضايا المعروضة إضافة الى إكسابهم سرعة البديهية من خلال اكتساب الخبرة والتمعن في القضايا العامة والمطروحة امام القضاة وبشكل عام، وان مثل هذه الاعتبارات يجب ان يتمتع فيها من يتقلد السلطة أو الموقع وخاصة وفي المواقع العليا مثل سلك القضاء.

× اللقاءات الحثيثة بعدد من الشخصيات الرسمية والأكاديمية بهدف معادلة شهادة التخريجين بالماجستير؟ ما الذي تحقق في هذا الجانب؟

تم تشكيل لجنة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بموجب الأمر الوزاري ذي العدد (ق/٢٤٨٩/٥/٧) في ٢٠١٥/٦/٩ لتتولى دراسة إمكانية معادلة الشهادة الممنوحة من قبل المعهد القضائي ومعادلتها لشهادة الدبلوم العالي في العلوم القضائية ليتم احتسابها والاستفادة منها بالنسبة للخريج الحاصل على الشهادة الخاصة بالمعهد القضائي والموظف المنقولة خدماته خارج وزارة.

مكتبة المعهد القضائي من المكتبات العريقة والتي بادرت ادارة المعهد الاهتمام بها من حيث التنظيم ورفدها بالمصادر المهمة بالرغم من ما موجود فيها وما تحتويه من قوانين المهمة العامة والقوانين الفقهية منها (العراقية والعربية)

يعد المعهد القضائي من الدوائر العدلية المهمة والذي تم تأسيسه بموجب القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٦ والذي اخذ على عاتقه اعداد وتأهيل القضاء واعضاء الادعاء العام بعد اكمال دراستهم في المعهد واصدار المرسوم الجمهوري الخاص بهم بعد تخريجهم لزجهم في اروقة المحاكم من اجل النظر والفصل في النزاعات المعروضة امامها واصدار القرار اللازمة في كل دعوى.

صدر اعمام من وزارة العدل/ مكتب معالي الوزير بالعدد (٢٥٤٦/١٣/١/١) في ٢٠١٣/١٢/٣٠ الى الجهات الرسمية كافة بعد اجراء التعديل على الفقر (٣) من الاعمام المرقم (١٦١٦/١٣/١/١) في ٢٠١٣/١٠/٣ والذي نقرأ (في حالة صدور القانون الجديد للمعهد القضائي تسري المعادلة على خريجي المعهد ممن عملوا في المدارس الفقهية من الاديان والمذاهب كافة والذي يتولون القضاء في الاحوال والمواد الشخصية حصراً) وكذلك جرت عدة لقاءات ومباحثات اخرى مع المسؤولين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والأستاذة رئيس مجلس شورى الدولة وعدد من السادة المستشارين في المجلس وبحضور السيد وكيل وزير التعليم العالي والبحث العلمي من اجل الشروع بجعل الشهادة الممنوحة لخريجي المعهد القضائي من القضاة واعضاء الادعاء العام معادلة بشهادة الماجستير.

× تقديم فكرة عن الفائدة المتحققة عن برنامج الأرشفة الالكترونية ومدى مساهمته في تطوير عمل المعهد القضائي؟

– ان الهدف الاساس من قيام المعهد القضائي بأرشفة المعلومات الخاصة بأعماله هو لغرض الوصول الى البيانات المطلوبة وبالسرعة الممكنة وكذلك الدقة في العمل، حيث تم تحويل بحوث التخرج الخاصة بطلبة المعهد القضائي للأعوام السابقة من ملفات ورقية الى ملفات الكترونية متطورة وكذلك تحويل كافة الاطاريح والرسائل الجامعية والماجستير اضافة الى اكمال كافة الارشفة الخاصة بالقسم المالي من المستندات المالية كسندات الصرف والقيود اضافة الى بقية اقسام المعهد القضائي، وكل تلك الجهود التي استمرت لفترات ليست بالبسيطة في الارشفة الالكترونية الخاصة بالمعهد تكللت بالنجاح من خلال افتتاح (المكتبة الالكترونية) هذه المكتبة الحديثة التي كانت بمثابة هدية عظيمة وتاريخية يقدمها المعهد القضائي لطلبته وباحثيه وكل المختصين بالشأن القانوني لتكون المرجع الذي سيلجأ اليه المختصين خلال الاعوام القادمة.

× يمتلك المعهد القضائي مكتبة ضخمة تزخر بمصادر مهمة في الارث القانوني، تقديم فكرة عن محتوياتها، والسيرة الشخصية لبعض القضاة من الذين تبرعوا بمكاتبهم الشخصية للمعهد؟

– تعد مكتبة المعهد القضائي من المكتبات العريقة والتي بادرت ادارة المعهد الاهتمام بها من حيث التنظيم ورفدها بالمصادر المهمة بالرغم من ما موجود فيها وما تحتويه من قوانين المهمة العامة والقوانين الفقهية منها (العراقية والعربية) التي تعود الى سنوات منصرمة اضافة لما موجود فيها من الرسائل المختصة وبحوث الترقية بالنسبة لصنوف القضاة واعضاء الادعاء العام وكذلك الرسائل لطلبة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)، اضافة الى بحوث التخرج لطلبة المعهد القضائي التي يتم اعدادها من قبل الطلبة قبل تخرجهم في الجوانب المدنية والجزائية على مدى تلك السنوات الماضية وكذلك وجود مجموعة كبيرة من مجلة الاحكام العدلية والمجلات الدورية ومجلة الوقائع العراقية متسلسلة حسب اعداد اصدارها اضافة الى كتب قديمة يعود تاريخها الى الارث الاسلامي، وبالنظر لضخامة المكتبة ولوجود اعداد هائلة من المصادر والكتب يرتاد عليها يومياً عدد من الرواد والباحثين في الاختصاصات القانونية والاختصاصات الاخرى لغرض الاطلاع على تلك المصادر للإفادة منها اضافة الى السادة القضاة واعضاء الادعاء العام وطلبة الدراسات العليا، حيث قام بعض الاساتذة الأكاديميين في الجامعات العراقية وذلك القضاة واعضاء الادعاء العام والمستشارين في مؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية برفد المكتبة من بعض مؤلفاتهم في القوانين لغرض الاستفادة منها في المطالعات والبحوث ومن تلك الاعداد التي ترسل الى المكتبة بصورة دورية هي مجلة (التشريع والقضاء) من اعداد القاضي فتح الجواري والتي تحتوي على مواضيع متعدد في الشروحات والتكييف القانوني للوقائع وكذلك بعض الاحكام القضائية التي تصدرها المحاكم العراقية في القانون المدني والجزائي.

خطة المعهد القضائي السنوية هو اعداد نظام للدورات المزمع اقامتها الى الكوادر الوظيفية للوزارات والجهات الغير مرتبطة بوزارة والغرض منها هو تطوير قابلية العاملين وزيادة كفاءة ادائهم ومن هذه الدورات (القانونية، الادارية، المالية، الحاسبة الالكترونية) وان يتم اختيار اساتذة اكفاء للتدريس لتلك الدورات منهم من القضاة والمستشارين واساتذة الجامعات

× باشر المعهد القضائي بتأهيل وتدريب العديد من الكوادر الوظيفية للوزارات، تقديم معلومات عن المنجز السنوي للمعهد ؟

– اقام المعهد خلال السنوات السابقة عدة دورات لكافة مؤسسات الدولة الرسمية لغرض رفع كفاءة اداء العاملين فيها واكتساب الخبرات الغرض تطبيقها على الواقع العلمي ومن تلك الدوائر والندوات نوجزها بما يلي: دورة الترفيع وتغير العناوين لموظفي وزارات الدولة، دورة كتاب العدول لموظفي دائرة الكتاب العدول، دورة المادة (٩) من قانون الكتاب العدول لموظفي الدولة، دورة الكوادر الادارية الاولى لموظفي وزارات الدولة، دورة الارشفة الالكترونية لموظفي دائرة رعاية القاصرين، دورة محققي هيئة النزاهة، الدورات القانونية لموظفي وزارة الداخلية، الدورات القانونية لموظفي وزارة الدفاع، الورشة التدريبية الخاصة في المجال الدولي الانساني برعاية منظمة الصليب الاحمر، ندوة التوعية الاجتماعية، دورة العقود الحكومية لموظفي وزارات الدولة، دورات لموظفي وزارة العدل تمتثل في الجوانب (القانونية-الادارية-المحاسبية) دورات الحوكمة الالكترونية، دورات خاصة لموظفي مجلس الوزراء تمتثل بالمادة (٩) من قانون الكتاب العدول وقانون العقوبات واصول المحاكمات الجزائية وقانون التسجيل العقاري، الورشة التدريبية الخاصة باستمارة تقييم المشاريع الهندسية، ندوة التخاطب لموظفي وزارة العدل، دورة حول قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٧، دورة حول قانون التضمين ومؤسسة الشهداء، ودورة حول سلامة اللغة العربية.

× يساهم المعهد القضائي بتأهيل الكوادر الوظيفية للوزارة والدوائر الاخرى، تقديم فكرة عن الاساتذة الذين يقدمون هذه الدورات اضافة الى الاستعانة بخبراء وضباط من وزارة الداخلية في مجال كشف المستمسكات المزورة ؟

– ان من خطة المعهد القضائي السنوية هو اعداد نظام للدورات المزمع اقامتها الى الكوادر الوظيفية للوزارات والجهات الغير مرتبطة بوزارة والغرض منها هو تطوير قابلية العاملين وزيادة كفاءة ادائهم ومن هذه الدورات (القانونية، الادارية، المالية، الحاسبة الالكترونية) وان يتم اختيار اساتذة اكفاء للتدريس لتلك الدورات منهم من القضاة والمستشارين واساتذة الجامعات وبعض المختصين في مجال القانون وفي بعض الاحيان يتم الاستعانة بضباط وخبراء من دائرة الادلة الجنائية في وزارة الداخلية في مجال كشف الوثائق والمستمسكات المزورة التي يتم تقديمها الى دوائر الدولة المختلفة مثل دائرة الكتاب العدول ودوائر التسجيل العقاري الخاصة بنقل الملكية والوثائق الخاصة بالدوائر الاخرى.

× ماهي أهم العقبات التي تتعرض عمل المعهد القضائي بمافيها قلة الكوادر الوظيفية؟

– من الطبيعي وسط الازمة المالية التي يعاني منها بلدنا العزيز ان تبرز بعض المعوقات في جريان الاعمال والمشاريع الواجبة في المعهد لكن ادارة المعهد تحاط برعاية كبيرة من قبل معالي وزير العدل الدكتور حيدر الزاملي الذي يحاول معنا من خلال جلسات مجلس العدل والاجتماعات الدورية التغلب على تلك الصعاب ومن تلك العقبات نذكر مثلا:
١- بالرغم من وضع خطط سنوية للمعهد ضمن الخطة الاستراتيجية من اجل رفع كفاءة ادعاء عمل في المعهد القضائي مثل توسيع القاعات الدراسية والابنية الاخرى والصيانة الدورية والمستمرة على المبنى المشغولة منه وكذلك مبنى القسم الداخلي الا انه لم تخصص المبالغ اللازمة ضمن الموازنة السنوية العامة للمورد
٢- ان اغلب المحاضرين والتدريسين هم من القضاة والاستاذة الاكاديميين احياناً والمتقاعدين او على ملاكات المحاكم والجامعات وقد تكون اوقاتهم غير مناسبة ومتضاربة في بعض الاحيان مع الدوائر التي يعملون فيها، فقد طلبنا عدة مرات الى التعاقد مع بعض القضاة والتدريسيين لغرض التفرغ الى القاء المحاضرات على طلبة المعهد لغرض تكثيف الدراسة فيها ولكننا وبجهود كبيرة نحاول تذليل تلك العقبات، ان اغلب الكوادر الوظيفية في المعهد القضائي هم من التعيينات الحديثة وقد سعى المعهد القضائي الى ادخالهم في دورات تدريبة لغرض تطوير قابلياتهم وزيادة مهارتهم لغرض النهوض بالكوادر وبكافة الاختصاصات.

× تقديم فكرة عن توجه السيد الوزير لافتتاح معاهد قضائية في المحافظات الوسطى والجنوبية ؟

– عل الرغم من ان المعهد القضائي هو المؤسسة الوحيدة التي تستقبل اعداد هائلة من المتقدمين سنوياً من كافة محافظة العراق لأداء الامتحان التنافسي لغرض القبول في المعهد والدراسة فيه لمدة سنتان متصلتان اضافة الى التطبيق العملي في المحاكم بالعراقية وبالرغم من وجود قسم داخلي في المعهد يعنى بشؤون طلبة المحافظات حصرا و من ناحية توفير السكن اللائق والخدمة المتقدمة، فكان توجيه معالي السيد الوزير بأفتتاح معاهد قضائية في المناطق الجنوبية وبالتحديد في محافظة البصرة لغرض استقطاب الطلبة من سكنة المحافظات (البصرة، ميسان، ذي قار، واسط) اضافة الى افتتاح معهد قضائي في منطقة الفرات الاوسط وبالتحديد في محافظة بابل، لأستقطاب الطلبة من سنة المحافظات (بابل، النجف الاشرف، وكربلاء المقدسة)، وبالرغم من الزيارة التفقدية للسيد الوزير الى الدوائر العدلية في المحافظات اعلاه ولقائه شخصيا بمجالس المحافظات والسادة المحافظين والذي كان توجههم بأفتتاح مشروع المعاهد تلك بعد ان تمت دراسة الموضوع وقدمت ورقة عمل بخصوصه والتي اعدت لغرض انشائه من قبل ادارة المعهد، اضافة الى ذلك تم الطلب من مجالس المحافظات تخصيص قطع اراضي وبمساحات معينة لغرض انشاء الابنية الخاصة بمشروع المعاهد عليها ضمن تخصيصات تنمية الاقاليم الا ان التأخر كان سببه عدم تخصيص تلك الاراضي اضافة الى قلة التخصيصات المالية لانشاء المعاهد وتلك المشاريع الكبيرة بالأضافة الى الكوادر الوظيفية الواجب تعينها لأدارة عمل المعاهد المقترحة ولايزال العمل مستمر لترتيب كافة الامور اللازمة لانجاح ذلك المشروع.

كلمة السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي

وزير العدل د. حيدر الزاملي

اما الجانب الاخر من عمل الوزارة فيكون في تطوير وجودها واثرها الاقليمي والدولي والحضور في المحافل التي لها الاثر الكبير على رسم سياسات المنطقة، فبذلك قد حققت وزارة العدل حضورا متميزاً ضمن فعاليات مجلس وزراء العدل العرب المنعقد في العاصمة المصرية القاهرة في دورته الـ(٣١) نهاية العام الماضي، حيث ركزت خلاله على أهمية تواصل الدول العربية الأعضاء من اجل ايجاد الحلول اللازمة للمشاكل التي يمر بها الوطن العربي وفي مقدمتها خطر الإرهاب والذي لم يعد مقتصرا على الدول العربية فقط، وإنما بات يهدد الأمن الدولي .وكانت مساهمة الوفد العراقي فاعلة وتم اعتمادها ضمن مقررات المجلس واجتماع المكتب التنفيذي للدول الأعضاء، وحققت الحصول على إجماع من الدول الأعضاء على محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه، قبولاً بالمقترح العراقي، واتفق وزراء العدل العرب على ضرورة المواجهة الحاسمة لخطر الإرهاب الذي يستهدف تدمير المجتمعات العربية من خلال تجفيف منابع تمويله وإقامة الشبكة العربية للتعاون القضائي لمحاربته، وشجعنا التفاعل العربي في هذا الجانب، ان ندعو الدول العربية الأعضاء لعقد المؤتمر في دورته المقبلة في العاصمة بغداد، الأمر الذي لاقى ترحيباً من وزراء العدل العرب.

وان التحرك الحكومي لاستضافة العراق الفعاليات العربية والدولية المختلفة يعتبر من الأمور الهامة في الوضع الراهن، لان هدف الإرهاب الأساس ان يسعى لتكبيل العراق وعزله عن المحيطين العربي والدولي، وستكون استضافة بغداد لمجلس وزراء العدل العرب في دورته الـ(٣٢) هي الأولى في تاريخ البلاد، ونسعى لان تكون فاتحة خير على العراق في العودة إلى حاضنته العربية، وإيجاد وسائل قانونية تجرم الجهات الداعمة للإرهاب والممولة له.

وقد اقترحنا في كلمتنا خلال المؤتمر وضع آلية مناسبة لاستمرار العراق بدوره في محاربة الإرهاب وكذلك تجريم الأفكار المتطرفة كونها نواة للتحريض على الجرائم الإرهابية إن لم تكن جريمة بحد ذاتها، وأكدنا على محاور اساسية تصب في مجملها على ضرورة ايجاد موقف عربي موحد لمحاربة الارهاب والذي تتعرض له البلاد وتعاني من اثره لأبشع أنواع الجرائم ضد الانسانية والتي تمتد إلى جرائم القتل والتهجير والاختطاف وسرقة النفط والآثار وغيرها من الجرائم الأخرى التي تعد جرائم دولية، وذلك في الوقت الذي يتعاظم فيه خطر الإرهاب ما بين الدول العربية والمجتمع الدولي، وخلصنا بالقول الى إن ما تعرضت له فرنسا في الأمس القريب يعد دليلاً على أن الإرهاب لا دين له ولا جنسية ولا تحده حدود، وإن هذا يؤكد ضرورة محاربة الإرهاب من الجميع كونه يشكل خطرًا على المجتمع الدولي بأسره.

هذه الطروحات ساهمت بايجاد اجماع على ضرورة الإسراع بإقامة الشبكة العربية للتعاون القضائي في مجال مكافحة الجريمة الإرهابية والجريمة المنظمة، الأمر الذي يتطلب تكاتف الجهود الإقليمية والدولية لمجابهة مجمل هذه الجرائم والقضاء على مسبباتها والعمل من أجل وقاية المجتمعات الوطنية والإقليمية والدولية من تداعياتها. اضافة الى ان اللقاءات والاجتماعات مع الدول العربية تساهم بتقريب وجهات النظر معها وايجاد اتفاقيات تساهم بتعزيز التعاون المشترك في شتى المجالات، ونسعى خلال مجلس وزراء العدل العرب والذي من المؤمل ان ينعقد في بغداد خلال الاشهر القليلة المقبلة، ان يساهم في تحقيق مواقف ضاغطة على الرأي العام الدولي لمحاربة الارهاب وتجريمه وايجاد السبل القانونية والوقائية التي تحد من خطره العابر للحدود الوطنية من خلال تعزيز الإجراءات الرادعة لتوافد الإرهابيين عبر الحدود المشتركة مع بعض دول الجوار، وسنسعى خلال المؤتمر المقبل لطرح مبادرة لإنشاء الشبكة العربية للخبراء القانونيين والعدليين بهدف تعظيم الاستفادة من الدليل الحالي للخبراء العرب الذي يصدره المجلس وذلك من خلال تطويره إلى آلية عربية مستدامة في مجال تقديم الخبرة العدلية عبر إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية عربية لتسجيل الخبراء العدليين وتوثيق خبراتهم المتخصصة وتيسير استفادة الدول الأعضاء من ذخيرة الخبرات العربية المتميزة اضافة الى وضع عدد من اسماء الخبراء العراقيين في هذا المجال.

بحضور مدير قسم الجودة ورئيس لجنة متابعة الشكاوي

دائرة رعاية القاصرين تعقد اجتماعا لمدرائها بهدف تقييم واقع العمل

عقدت دائرة رعاية القاصرين اجتماعا ضم مدراء الدوائر الفرعية في بغداد والمحافظات، وبحضور مدير قسم الجودة ورئيس لجنة متابعة شكاوى الموظفين والمراجعين (تحسين الجبوري).

وقالت مدير عام الدائرة (هند عبد جميغ): ان الهدف من هذا الاجتماع هو مناقشة القضايا التي تخص دوائر رعاية القاصرين في عموم المحافظات والدوائر من جميع النواحي، ومنها جانب تامين الرواتب وموضوع التنسيق مابين الدائرة والمدير العام، وطريقة التعامل مع الخزينة، كما تم مناقشة موضوع اجراء اعمال الصيانة مع الاخذ بنظر الاعتبار قلة التخصيصات المالية للسنة الحالية، كما تم التطرق لموضوع النقص في اعداد الموظفين العاملين بالدوائر، مشيرة الى اهمية استكمال جوانب العمل الخاصة بمشروع المكننة وافتتاحها في دائرة رعاية القاصرين بالرصافة كخطوة اولى.

من جانبها اكد كل من مدير عام دائرة رعاية القاصرين ورئيس لجنة متابعة شكاوى الموظفين والمراجعين السيد تحسين الجبوري، ان مفهوم (الجودة) من الناحية العملية من جانب الخدمة المقدمة الى المراجعين، كما ناقشا موضوع الشكاوي التي قدمها مدراء الدوائر.

وفي ختام الاجتماع وعَد كل من مدير عام دائرة رعاية القاصرين والسيد رئيس لجنة متابعة شكاوى الموظفين والمراجعين، بتوفير جميع احتياجات مدراء الاقسام والتي تعرقل عملهم، بهدف رفد مسيرة العمل والارتقاء بالخدمات المقدمة تنفيذاً لورقة الاصلاحات الحكومية.

سجن التاجي المركزي يعزز من تحصيناته الامنية

اكد مدير عام دائرة الاصلاح العراقية (حسين العسكري) ، على ضرورة الاهتمام بالجانب الامني وتحصين السجون لمواجهة اي تهديد تتعرض لها السجون الاصلاحية.

وقالت دائرة الاصلاح العراقية: ان ملاكات القسم وشعبة الصيانة في سجن التاجي الاصلاحي انهت بناء مصدات هايدروليكية على مداخل السجن والابواب الرئيسية، موضحة ان هذه المصدات لها اهمية كبيرة في زيادة تحصينات السجن والسيطرة على دخول وخروج العجلات بصورة منتظمة .

واضافت الدائرة: ان ملاكات شعبة الصيانة انتهت من نصب وحدات اضاءة داخل القسم بمواصفات عالية ومقاومة للمناخ ، واستخدام مصابيح انارة ذات جودة عالية، للوصول إلى الأجواء الملائمة للعمل وتحسين الواقع الأمني من خلال اضاءة جميع القواطع السجنية والساحات بشكل كامل مما يسهل متابعة الحراس لأي تحركات ضمن القواطع .

صدور العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (٤٣٩٣)

صدر العدد (٤٣٩٣) من جريدة الوقائع العراقية، تضمن عددا من القوانين والقرارات والانظمة والتعليمات والمراسيم، اقرها مجلس النواب وصادقت عليها رئاسة الجمهورية.

وقال مدير عام دائرة الوقائع العراقية (مهند العتابي): ان ابرز ما جاء في العدد (٤٣٩٣) قانون تثبيت الملكية في الاراضي الزراعية والبساتين المستثناة من اعمال التسوية رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٦، مشيرا الى صدور قانون التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦.واوضح السيد المدير: ان العدد تضمن قرار رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٥ والخاص بتأييد مجلس النواب ودعمه لحزمة الاصلاحات النيابية، بالاضافة الى عدد من القرارات.

واكد السيد المدير، ان اهم ما جاء بالعدد (٤٣٩٣) من تعليمات، هو تنظيم اجتماع عمل مجلس ادارة الهيئة العليا للحج والعمرة رقم (١) لسنة ٢٠١٥،

بهدف تطوير قابليات الحراس الاصلاحيين دينيا وثقافيا

قسم الشؤون الدينية يتبنى آلية تفعيل دور الارشاد في اكاديمية المستقبل

اكد قسم الشؤون الدينية التابع لدائرة الاصلاح العراقية، سعيه لتفعيل دور الارشاد الديني في كل مفاصل الدائرة، من خلال تثقيف وتطوير القابليات الدينية والفقهية والثقافية لافراد الدائرة.

وقال مدير قسم الشؤون الدينية الشيخ شاكر اللامي: ان فكرة إقامة محاضرات متكاملة في موضوع التنمية البشرية ودروس اخلاقية وثقافية، تساهم في تنمية قابلية الحراس الاصلاحيين الجدد، بالاضافة الى اقامة الدورات لمنتسبي الدائرة وتوسيع قدراتهم الثقافية والتوعوية.

دائرة رعاية القاصرين تنظم دورة خاصة بالشؤون القانونية والبحثية

نظمت دائرة رعاية القاصرين التابعة لوزارة العدل دورة تدريبية خاصة بعمل موظفي دوائرها الفرعية، بهدف رفع كفاءتهم وزيادة خبراتهم. وقالت مدير عام دائرة رعاية القاصرين هند عبد جميغ، أن الدائرة نظمت وبالتعاون مع المعهد القضائي، دورة تدريبية خاصة بعمل موظفي دوائرها في (الرصافة، الكرخ، م/ الصدر، الصويرة، وديالى). واضافت المدير العام: ان الدورة اختصت بالشؤون القانونية والبحث الاجتماعي، بهدف رفع كفاءة موظفي الدوائر الفرعية وزيادة خبراتهم في الجانب القانوني والبحث الاجتماعي. واوضحت المدير العام، ان الدورة شملت (١٩) موظفاً من الدوائر المذكورة، وباشراف كادر متخصص، استمرت (٧) ايام من ٢٠١٦/١/١٧ ولغاية ٢٠١٦/١/٢٤، اختتمت بامتحان رسمي لجميع المشاركين.

لدى لقائه نائب رئيس مجلس شورى الدولة

مدير عام المعهد القضائي: تشريع القوانين يحل العقد الادارية الموجودة

بحث مدير عام المعهد القضائي (د.رياض حسين) خلال لقائه نائب رئيس مجلس شورى الدولة المستشار (د.عبد اللطيف نايف الحديثي)، القضايا المهمة التي تتعلق بتشريع القوانين اللازمة لحل بعض العقد الادارية.

واكد المدير العام: ان النقاش تطرق الى جانب سن القوانين المهمة لسد الفراغ التشريعي الموجود على ارض الواقع والذي يتطلب التعامل مع متغيرات الوضع الراهن، اضافة الى العديد من القضايا المتعلقة بالقوانين النافذة.

خلال استقباله وفد السفارة الامريكية

قسم حقوق الانسان: ملتزمون بتطبيق معايير حقوق الانسان الدولية

استقبل قسم حقوق الانسان في وزارة العدل وفد السفارة الامريكية وتم التباحث حول اهم المحاور واهمها الاجراءات المتبعة لتطبيق معايير حقوق الانسان في دائرة الاصلاح العراقية.

وقال مدير قسم حقوق الانسان قاسم الحطاب: ان الوفد اطلع على سير عمل القسم من جميع النواحي القانونية واهم الخطوط الواجب تنفيذها لمراعاة حقوق الانسان.

واضاف: ان المؤسسة الاصلاحية التابعة الى وزارة العدل تعتبر انموذجا يحتذى به في تطبيق معايير حقوق الانسان، كون ان قسم حقوق الانسان في وزارة العدل يرتبط مباشرة بالسيد وزير العدل د.حيدر الزاملي وهو المتابع الاول لتطبيق معايير حقوق الانسان في دائرة الاصلاح العراقية.

واوضح: انه تم خلال اللقاء شرح الاجراءات المتبعة في استقبال النزلاء من السلطات القضائية والتحقيق والية توزيعهم حسب التصنيف الجرمي للنزيل، وبعدها تم الاستفسار من قبل الجانب الامريكي حول كيفية مراجعة ذوي النزلاء للسؤال عن السجناء المودعين في السجون الخاضعة لسلطة وزارة العدل وتم ابلاغهم بوجود قاعدة بيانات مركزية في دائرة الاصلاح وقاعدة فرعية للنزلاء في قسم حقوق الانسان.

الحلقة ١

التعذيب (وحشية الانسان تجاه الانسان)

بقلم قاسم حطاب

قرون مرت وسؤال يقف الكثير أمامه في حيرة لإجابة عنه ،والسئوال محوره الرئيسي الانسان انه من امتطى صهوة العنف والعدوانية بضراوة وجبن تجاه أخيه الانسان ،

والسئوال لماذا يعذب بَعضُنَا البغض وماهي المبررات لاستخدام التعذيب وماهي اصوله التاريخية التي انبثق عنها ،وسيكون مناقشة ماهية التعذيب اولا وسنتطرق الى المحاور الاخرى مستقبلا ، لماذا ...التعذيب ؟

يعرف التعذيب دوليا (اي عمل ينتج عنه الم او عذاب شديد جسديا كان او عقليا يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص على معلومات او على اعتراف او معاقبة على عمل ارتكبه او اشتبه في انه ارتكبه هو او شخص ثالث ومن هذا النص يمكن ان تعرف ان المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه التعذيب هو تسبيب الالم او على الأقل التهديد بتسبيب الالم ومن ثم استغلال الخوف من ذلك الالم ..بالاضافة الى وجود اعذار ومبررات واهية عند الذين يمارسون التعذيب لأجل إعطاء مشروعية وقانونية لأعمالهم الشنيعة تلك .

متى بدء التعذيب ؟

لحد الان لم يستطيع الباحثين ان يحددوا متى بدء ممارسة التعذيب فلا الحضارة البابلية او السومرية او غيرها من الحضارات القديمة جاءت بذكر ذلك ،

ولكن تبين ان في سنة ٤٠٠ قبل الميلاد في زمن الدولة اليونانية القديمة يحكمها طواغيت آنذاك فقد ثبت بنصوص تاريخية بأنهم كانوا يمارسون التعذيب في ساحات عامة بمجرد ان ترفع عليهم دعوة وان كانت باطلة وكانت لديهم ادوات متعددة للتعذيب ومنها كما يقول المؤرخ اليوناني (بوليبوس) ان ابرز الأدوات هو (الثور النحاسي) وهو يشبه حجم الثور الحقيقي مجوفا ومزود بباب خلفي حيث يحبس فيه المتهم ثم تضرم النار تحته ومزود بأنابيب موسيقية معلقة براسه لتخفيف حدة الصراخ للضحية المتألمة ..صورة مؤلمة وصورة اخرى ينقلها لنا التاريخ ان الطاغوت اليوناني (نيرون) وهو احد ملوك اليونان انه كان يستخدم حديقته الملكية في ربط جلد الذئب على الضحية ويترك للكلاب المتوحشة لتنهشه وتقطعه أربا إربا

ولا ننسى ما كان يستخدمها النظام البائد من تعذيب المجاهدين في سجونه المغيبة والجميع يعلم ذلك .

وسنكمل كلامنا في العدد الاخر في محاور اخرى

العدل والمجتمع
السنة الاولى- العدد 11 - شـبـاط 2016
first year - No - 11 - February 2016

تنفيذآ لتوجيهات وزير العدل لإعانة العوائل النازحة

افتتاح دائرة التنفيذ في اقضية الشيخان وربيعة و الشمال بالموصل

افتتحت وزارة العدل عدداً من دوائر التنفيذ في قضاء الشيخان وناحية ربيعة وناحية الشمال بمحافظة الموصل بعد تحريرها من سيطرة تنظيم داعش الارهابي .
وقال مدير عام دائرة التنفيذ حسين العقابي: ان وزير العدل د.حيدر الزاملي وجه بأعادة افتتاح دوائر التنفيذ في قضاء الشيخان وناحية ربيعة وناحية الشمال في محافظة الموصل بهدف تقديم الخدمات الى العوائل النازحة والمهجرة من مناطق سكناها نتيجة تهديد الجماعات الارهابية.
واضاف المدير العام: ان الدوائر باشرت بعملها في تقديم الخدمات الى المواطنين حال استتباب الامن فيها، عملا بتوجيهات رئاسة الوزراء في مد يد العون الى العوائل النازحة والمهجرة لاعادتها الى مناطق سكناها.
يشار الى ان الدوائر العدلية من بين المؤسسات الحكومية الاولى التي باشرت اعمالها في المحافظات المحررة وأخرها صلاح الدين والانبار ونينوى.

بهدف الاطلاع على احوال النزلاء وتفقد احتياجاتهم

فريق حقوق الانسان يزور سجن الرصافة الثانية

قام فريق تابع لقسم حقوق الانسان في وزارة العدل بزيارة سجن الرصافة الثانية احد السجون الاصلاحية التابعة لدائرة الاصلاح العراقية.
وقال مدير قسم حقوق الانسان (قاسم الحطاب) : ان الفريق اطلع على واقع سير الاعمال في السجن المذكور من جميع النواحي الانسانية والقانونية والصحية، مبيناً ان الفريق التقى بإدارة السجن ومن بعدها تم الانتقال الى القواطع ألسجينة وقد تم ملاحظة الجوانب الانسانية للنزلاء الموجودين داخل السجن.
وأوضح: ان الفريق قام بالإجابة على جميع التساؤلات في مايتعلق بإجراءات العفو الخاص والأمور القانونية الخاصة باطلاق سراح النزلاء المنتهية فترات محكوميتهم وسعي الوزارة الحثيث في تذليل عقبات حسم قضايا الموقوفين.

اعتمدت مناهج تدريبية اكاديمية حديثة بالتعاون مع جامعة بغداد

دائرة الاصلاح العراقية تحث منتسبيها على المشاركة في الدورات التي تنظمها

اكدت دائرة الاصلاح العراقية، على اهمية تكثيف الدورات التدريبية للمنتسبين خلال العام الحالي ٢٠١٦.
وحث مدير عام الدائرة حسين العسكري: على مشاركة المنتسبين من الحراس الاصلاحين والموظفين في الدورات التدريبية الاساسية والتطويرية التي تنظمها الدائرة، مشيرا الى ان توجيهات السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، أوجبت ان تكون المشاركة في الدورات التدريبية والتطويرية من الشروط المكملة لاجراءات ترفيع المنتسب سواء من الحراس او الموظفين.
واضاف المدير العام: ان معاونية شؤون التدريب والتطوير الاصلاحي بينت للاقسام الاصلاحية الرئيسية والفرعية خيارات الدورات التي ستقيمها خلال الاشهر القادمة، وضمن خطة تهدف الى اشراك اكبر عدد من المنتسبين المستحقين للترفيع وتغير العناوين الوظيفية . مؤكدا ان معاونية التدريب اعطت الاولوية للدورات التي من شأنها ان تطور اليات العمل المتبعة يوميا في الاقسام الاصلاحية.
واوضح المدير العام: ان الدورات التي ستقام خلال الفترة القادمة اعتمدت مناهج تدريبية اكاديمية حديثة وبالتعاون مع جامعة بغداد، لافتا الى انها ستتناول تخصصات عدة منها (فنون التحقيق الاداري، تاهيل الادارات القانونية، اسلوب المخاطبات الادارية، التطبيقات الادارية لقانون التقاعد الموحد، مدقق جودة داخلي للمواصفات الدولية(ISO-١٩٠١١)، والاتجاهات الحديثة في اعداد الموازنات التخطيطية، ونظام امن المعلومات في المؤسسات، التعامل الاستخباري مع المعلومات، ودورات في اللغة الانكليزية).

خلال استقباله وفدا من وزارة الصحة

مدير عام المعهد القضائي : دورات تخصصية علمية حديثة تفتتح خلال هذا العام

بحث مدير عام المعهد القضائي د. رياض حسين، خلال استقباله وفدا من وزارة الصحة، سبل تأهيل الكوادر القانونية العاملة في وزارة الصحة.
وقال مدير عام المعهد: ان وفدا برئاسة معاون المفتش العام وعددا من المسؤولين في وزارة الصحة، زار المعهد، لبحث سبل تأهيل وتطوير الكوادر القانونية العاملة في وزارة الصحة، بالاضافة الى مناقشة النواحي القانونية لأطفال الانابيب والمسؤولية الجنائية عن الجنين .
واكد السيد المدير العام: خلال اللقاء، استعداد المعهد لتدريب وتأهيل الكوادر القانونية العاملة في وزارة الصحة، من خلال دورات تخصصية علمية حديثة سوف تفتتح خلال الايام المقبلة.
من جانبه اعرب الوفد عن اشادته العالية بالدور الكبير الذي يقدمه المعهد القضائي في صناعة رجال القضاء في العراق، والنتائج الواضحة التي حققها في مجال تأهيل الكوادر الوظيفية لدوائر الدولة.

دائرة التنفيذ تفتتح مديرية تنفيذ الكوت بواسط

افتتحت وزارة العدل مديرية تنفيذ جديدة في الكوت بمحافظة واسط، ضمن خطة الوزارة لاستحداث الدوائر العدلية في عموم المحافظات.
وقال مدير عام دائرة التنفيذ حسين العقابي: ان افتتاح مديرية تنفيذ الكوت في واسط، جاء بتوجيه ودعم السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي واشراف دائرة التنفيذ، مشيرا الى ان المبنى المديرية تم تاهيله وتزويده بالأثاث وكافة المستلزمات الضرورية، بهدف تقديم افضل الخدمات للمواطنين.
والتقى المدير العام خلال حفل الافتتاح، بعدد من المسؤولين ووجهاء المحافظة، واستمع الى مشاكلهم واحتياجاتهم، مؤكدا سعي الوزارة لتقديم افضل الخدمات للمواطنين، من خلال افتتاح واستحداث دوائر جديدة في بغداد والمحافظات.

دائرة الوقائع العراقية: تعلن عن صدور الاعداد (٤٣٩٠، ٤٣٩١، ٤٣٩٢)

اعلنت دائرة الوقائع العراقية عن صدور الاعداد (٤٣٩٠، ٤٣٩١، ٤٣٩٢) من جريدة الوقائع العراقية.
وقال مدير عام الدائرة (مهند العتابي): ان اهم ما جاء في العدد (٤٣٩٠) تضمنه قانون السيطرة على الضوضاء رقم (٤١) لسنة ٢٠١٥، بالاضافة الى تضمنه نظام داخلي لتشكيلات وزراة الهجرة والمهجرين ومهامها رقم (١) لسنة ٢٠١٥.
واضاف المدير العام: ان العدد (٤٣٩١) تضمن قانون تصديق اتفاقيات التعاون التجاري بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٥، كما تضمن قانون تعديل ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢، مشيرا الى عددٍ من القرارات تضمنها هذا العدد.
وبين المدير العام: ان قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٥، اهم جاء في العدد (٤٣٩٢)، موضحا تضمنه بيانات صادرة عن وزارة الثقافة/ الهيئة العامة للأثار والتراث

تضمن الهيكلية العامة للدائرة ونشاطات اقسامها

دائرة التخطيط العدلي تعلن عن صدور النسخة رقم (١) من دليل تعليمات العمل

اعلنت دائرة التخطيط العدلي التابعة لوزراة العدل ، عن اصدارها النسخة رقم (١) من دليل تعليمات العمل الخاص بالدائرة.
واكدت الدائرة انها اصدرت النسخة رقم (١) من دليل تعليمات العمل (د.ت.ع)، الخاص بدائرة التخطيط العدلي والاقسام التابعة لها.
وبينت الدائرة: ان نسخة دليل تعليمات العمل صدرت وفقا لمتطلبات المواصفات الدولية للايزو (ISO٩٠٠١:٢٠٠٨) وحسب المتطلبات الوظيفية.
واضافت الدائرة: ان الدليل تضمن الهيكلية العامة للدائرة ونشاطات ومهام الاقسام والشعب والوحدات التابعة لها والسجلات والاستمارات والجداول المعتمدة في انجاز الاعمال.

خلال جولته التفقدية لسجني الكرخ والتاجي المركزيين

مدير عام دائرة الاصلاح العراقية يؤكد على تبني اساليب مهنية وغير تقليدية في الاداء

اجرى مدير عام دائرة الاصلاح العراقية (حسين العسكري)، جولة تفقدية الى سجن الكرخ المركزي، للاطلاع على طبيعة التدابير الامنية والخدمات الانسانية والصحية المقدمة للنزلاء المودعين.
وقال المدير العام: ان الهدف من الزيارة هو الاطلاع على طبيعة التدابير الامنية وجاهزية القوة الاجرائية من الحراسات والطوارئ والخدمات الانسانية والصحية المقدمة للنزلاء المودعين في السجن.

واضاف المدير العام: ان الزيارة تضمنت عقد اجتماع مع ادارة السجن وملاكاته من مدراء الاقسام ومسؤولي الشعب، أكد خلاله على تبني اساليب مهنية وغير تقليدية في الاداء والاهتمام بظروف الحارس الاصلاحي والحرص على تامين احتاجاته من مستلزمات العمل والخدمات ، بالاضافة الى متابعة شؤون النزلاء القانونية والتسفير والتامين الى المحاكم وتسريع اجراءات اطلاق السراح.
وفي السياق ذاته، اجرى المدير العام، زيارة تفقدية الى سجن التاجي المركزي، اطلع خلالها على المفاصل والمحاور الخدمية والامنية التي تقوم بها الملاكات الوظيفية والامنية في السجن، تضمنت توجيهات بالتعاون مع الجهات الامنية الساندة واجراء الممارسات الافتراضية والتدريبية لفصائل وافواج الحماية، والالتزام بالضوابط المهنية والقانونية في الاصلاح والتعامل مع النزلاء وتوفير معايير صحية وانسانية في القواطع السجنية .

بهدف تدقيق أعمال المديرية من الناحية المالية والقانونية والبحثية

دائرة رعاية القاصرين تتفقد سير العمل في محافظة كربلاء المقدسة

أجرت مدير عام دائرة رعاية القاصرين (هند عبد جميغ)، مع فريق عمل مكون من مدراء الاقسام التابع الى وزارة العدل زيارة ميدانية الى مديرية رعاية القاصرين في محافظة كربلاء المقدسة، لغرض تدقيق اعمال المديرية من الناحية المالية والقانونية والبحثية، والوقوف على احتياجات المديرية ومتابعة مشاكل الموظفين من الناحية الادارية. يذكر ان وزير العدل د.حيدر الزاملي، وجه المدراء العامين بأجراء زيارات ميدانية الى الدوائر العدلية في بغداد والمحافظات بهدف رفد مسيرة العمل والارتقاء بالخدمات المقدمة تنفيذاً لورقة الاصلاحات الحكومية.

دائرة الكاتب العدل في الناصرية تنظم دورة لموظفي الاعلام القانوني

نظمت دائرة الكاتب العدل في الناصرية وبالتعاون مع قسم متابعة المنطقة الجنوبية، دورة تدريبية لموظفي الاعلام القانوني في دوائر الاقضية والنواحي التابعة لها بمحافظة ذي قار، ضمن اطار سعي الدائرة الى رفع وتعزيز المهارات والخبرات الادارية والوظيفية لكوادرها.وقالت الدائرة: ان برنامج الدورة تضمن ثلاثة محاور، حيث شمل المحور الاول متابعة التعليمات والاعمال الصادرة من الدائرة العامة، بينما تضمن المحور الثاني تحديد معوقات العمل السابقة وسبل تجاوزها في المستقبل، مشيرا الى ان المحور الثالث اهتم بقراءة عدد من التقارير التفتيشية لقسم المتابعة والتنسيق ومكتب المفتش العام ومناقشة طرق الاجابة عليها ومتابعتها.

العدل والمجتمع
أعداد الصفحة / مسؤول شعبة إعلام مجلس شورى الدولة إيناس طارق
السنة الاولى- العدد 11 - شـبـاط 2016
first year - No - 11 - February 2016

علاقة الموظف بالسلطة القضائية وواجبات الموظف الحقوقي وكيفية إقامة الدعوى أمام القضاء الإداري مع الملاحظات

المستشار: ياسين طه ويس/ عضو مجلس شورى الدولة

الموظف يخضع بحكم مركزه القانوني الى القوانين التي تنضم الوظيفة العامة حسب الوصف الوظيفي وطبيعة العمل الذي يمارسه من الناحية المهنية فهناك الموظف الذي يخضع لقانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ وغيره يخضع لقانون الخدمة الجامعية رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٨ واخر يخضع لقانون الخدمة والتقاعد العسكري رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ ومن يخضع لقانون الخدمة لقوى الامن الداخلي رقم ١٨ لسنة ٢٠١١وهناك قوانين تسري على تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فان الحياة المدنية في البلدان المتحضرة تخضع لجملة قوانين تنظم الحقوق والالتزامات وعلى الجميع مراعاة واحترامها ويضاف الى القوانين هناك مايحمل صفة التشريع المتمثل في الانظمة والتعليمات التي تكمل القوانين في ترتيب الحقوق والالتزامات المختلفة وابعد من ذلك توجد ما يسمى بعض المصطلحات الدخيلة على الصياغة وهي القواعد مثل السلوك الوظيفي وغيرها ومن هنا يبرز دور الموظف من احترام وتطبيق القوانين والانظمة والتعليمات وقد نظم هذا الالتزام بموجب قوانين وطنية محلية واخرى اتفاقات دولية وقد نصت المواد (٣و٤و٥و٦) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ على واجبات الموظف ومايترتب على مخالفتها من عقوبات وردت في الفصل الثالث من القانون المذكور انفاً.

إقامة الدعوى امام محكمة قضاء الموظفين

ابتداءً حلت تسمية محكمة قضاء الموظفين محل تسمية مجلس الانضباط العام بموجب قانون التعديل الخامس لقانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ اختصاصات محكمة قضاء الموظفين.

اولا: النظر في الدعاوى التي يقيمها الموظف على دوائر الدولة والقطاع العام في الحقوق الناشئة عن قانون الخدمة المدنية او القوانين او الانظمة التي تحكم العلاقة بين الموظف وبين الجهة التي يعمل فيها

ثانيا :النظر في الدعاوى التي يقيمها الموظف على دوائر الدولة والقطاع العام في العقوبات الانضباطية المنصوص عليها في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١

٢ــنوع ونطاق الدعوى

اولا :الدعوى المدنية (المتعلقة بالحقوق الناشئة عن قانون الخدمة المدنية او القوانين والانظمة التي تحكم العلاقة بين الموظف وبين الجهة التي يعمل فيها

أ- تقام هذه الدعوى خلال ٣٠ يوما من تاريخ التبلغ للامر محل الطعن

ب- لايتطلب التظلم وان حصل التظلم باعتباره جوازيا يجب مراعاة عدم مرور مدة ٣٠ يوما لاقامة الدعوى لتلافي رد الدعوى شكلا بفوات المدة القانونية ومن بالجدير بالإشارة وقوع الخطا في إقامة الدعوى في حالة إقصاء الموظف وفق المادة ٦٢ من قانون الخدمة المدنية لسنة ١٩٦٠ بعد التظلم ضنا انها جزائية

ج- يجب ان تقدم مع عريضة الدعوى المستمسكات التي تتطلبها الدعوى او تقديمها عند اول جلسة مرافعة

د- يجب ملاحظة توفر الشخصية المعنوية في المدعى علية مع ملاحظات ذكر عبارة اضافة لوظيفته

هـ- وجوب ملاحظة الامر محل الطعن وربطه وبيان تاريخ التبليغ به لحسم الجانب الشكلي

و- مراعاة واجبات الاركان في كتابة عريضة الدعوى واللوائح وترك مسافة (انج) من بداية الصفحة لاغراض الحفظ حيث يحصل قضم حروف او رقم اثناء (القرض) يوثر في المضمون

ثانيا : الدعوى الجزائية

الدعاوى للطعن في العقوبات الانضباطية المنصوص عليها في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ تتطلب هذه الدعوى مايأتي:

وجود أمر إداري وأمر وزاري ديواني بالعقوبات يصلح أن يكون محل الطعن مع ملاحظة وجود أخطاء شائعة بالطعن على توصيات لجنة او طلب حصول موافقة على عقوبة والتي تعد أعمال إعدادية وإجرائية لإصدار القرار.

وجود التظلم:

١-يجب ان يقدم الى الجهة المختصة التي اصدرت القرار محل الطعن

٢- يجب ان يتم التظلم خلال ٣٠ يوما من تاريخ علمه حقيقة او حكما بلامر محل الطعن

٣-في حالة التبليغ برفض التظلم خلال ٣٠ يوما من تقديمه تبدأ مدة الطعن خلال ٣٠ يوما امام محكمه قضاء الموظفين

٤- في حالة البت في التظلم خلال مدة ٣٠ يوما من تقديمه يعد مرفوض حكما وعلى المتظلم تقديم الطعن خلال مدة الثلاثين يوما التالية حتما

وعند عدم مراعاة المدد المذكورة اعلاه يتم رد الدعوى شكلا وان مدد الطعن حتمية وتعد من النظام العام

نبذة قانونية:

يتولى مجلس شورى الدولة وفق قانونه ما يأتي:

التقنين:- حيث يقوم بأعداد وصياغة مشروعات التشريعات المتعلقة بالوزارات والجهات

غير المرتبطة بوزارة بطلب من الوزير المختص أو الرئيس الأعلى للجهة غير المرتبطة بوزارة، ويقوم بتدقيق جميع مشروعات التشريعات المعدة من الوزارات والجهات غير

المرتبطة بوزارة كما يمارس المجلس أختصاصات اخرى منها

أبداء المشورة القانونية في المسائل الذي تعرضها عليه الجهات العليا

ابداء المشورة القانونية في الأتفاقات والمعاهدات الدولية قبل عقدها أو الانضمام اليها

أبداء الرأي في المسائل المختلف فيها بين الوزارات أو بينها وبين الجهات غير المرتبطة بوزارة اذا احتكم أطراف القضية الى المجلس ويكون رأي المجلس ملزماً لها، أبداء الرأي في المسائل القانونية اذا حصل تردد لدى احدى الوزارات أو الجهات غير المرتبطة بوزارة وتوضيح الأحكام القانونية عند الاستيضاح عنها من قبل احدى الوزارات او الجهات غير المرتبطة بوزارة.

محكمة القضاء الإداري

تختص محكمة القضاء الإداري بالنظر في صحة الأوامر والقرارات التي تصدر من الموظفين والهيئات في دوائر الدولة بناءاً على طعن من ذي مصلحة معلومة وحالة ممكنة ، ومع ذلك فأن فالمصلحة المحتملة تكفي ان كان هناك ما يدعو الى التخوف من الحاق الضرر ويعتبر من اسباب الطعن بوجه خاص، ان يتضمن الأمر أو القرار خرقاً أو مخالفة للقانون أو الأنظمة أو التعليمات، وأن يكون الأمر أو القرار قد صدر خلاف لقواعد الأختصاص أو معيباً في شكله، أن يتضمن الأمر أو القرار، خطأً في تطبيق القوانين أو الأنظمة أو التعليمات أو في تفسيرها أو فيه إساءة أو تعسف في استعمال السلطة .

استشارات قانونية

س/المواطن وضاح جابر من سكنة منطقة الحسينية يسال هل عملية العبث بالمقابر الجماعية تؤدي إلى ضياع كثير من الأدلة الثبوتية التي تدين مجرمي الإبادة العرقية والتطهير الطائفي في ظل النظام المباد؟

ج/ هذا العمل غير جائز شرعاً وقانوناً فقد حرم الإسلام بكل مذاهبه من سنة وشيعة العبث بالقبور ونبشها، كما أن القوانين العراقية النافذة تمنع ذلك إذا لم يكن هناك مسوغ قانوني أو أمر من محكمة؟

س/ المواطنة كوثر منهل من سكنة منطقة الغدير تسال هل الأدلة القانونية مهمة جدا للنطق بالحكم من قبل القاضي، ولذا فهي مفيدة جدا للقاضي سواء كان في المحكمة الجنائية العراقية المختصة أو في المحاكم العادية للنطق بالحكم على مجرمي المقابر الجماعية ؟

ج/ بواسطة الأدلة القانونية الثبوتية يجري إثبات الدعاوى بحق المجرمين المدانين بجرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، وهذه الأدلة تحقق للقاضي وقاضي التحقيق علماً مكتسباً بحجم الجريمة المرتكبة وهولها، فيكون القاضي بعد قيام هذه الأدلة لديه علم وكأنه شاهد الواقعة ووقف على ظاهرها فلا يسعه إلا الحكم بما علم من هذا الطريق.

وهكذا فإن مبدأ الإثبات القانوني يقتضي تحديد الأدلة التي تقدم لاقناع القاضي وقاضي التحقيق في المحكمة الجنائية العراقية المختصة بجرائم الابادة الجماعية ، وتحديد قوة كل دليل في المقابر الجماعية، ومذهب الإثبات القانوني يقدم على أن القانون يعين طرقاً خاصة للاثبات تختلف باختلاف الوقائع والتصرفات المراد اثباتها ويبين لكل طريق قيمته، ولذا لا بد من الحفاظ على هذه الأدلة القانونية الثبوتية في المقابر الجماعية، وعدم العبث بها، وعدم بعثرتها لكي لا تضيع قيمة هذه الأدلة الهامة التي يستطيع القاضي بواسطتها أن يدلي بحكمه وفق القوانين العراقية النافذة وقانون أصول المحاكمات الجزائية النافذ وقانون المحكمة العراقية الجنائية المختصة بجرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي .

س/كاطع صالح من سكنة ابودشير يسال عن معنى الادلة للجريمة وما هو قانونها الجزائي ؟

إنّ الحفاظ على أدلة الجريمة شئ مفروغ منه ، وقد أكد قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ على ذلك في موضوع (التحري عن الجرائم وجمع الأدلة والتحقيق الابتدائي) ، فبعد أن أقر القانون المذكور في (المواد / ٣٩ - ٤٠ - ٤١) على تعيين أعضاء الضبط القضائي ومواصفاتهم ، وعملهم ، تحدث عن ضرورة اتخاذ جميع الوسائل للحفاظ على أدلة الجريمة ، وقد أكدت (المادة / ٤٢) من القانون المذكور على: (أعضاء الضبط القضائي أن يتخذوا جميع الوسائل التي تكفل المحافظة على أدلة الجريمة).

ولذا فمن المفيد أن يتحرك أعضاء الضبط القضائي في هذا الجانب، حيث نص عليهم في (المادة/ ٣٩) وهم:

ضباط الشرطة ومأمورو المراكز والمفوضون. مختار القرية والمحلة

الأشخاص المكلفون بخدمة عامة الممنوحون سلطة التحري عن الجرائم ، واتخاذ الاجراءات بشأنها في حدود ما خولوا به بمقتضى القوانين النافذة

و يتحرك هؤلاء للقيام بالحفاظ على الأدلة الثبوتية في المقابر الجماعية وتنفيذ (المادة / ٤٠ - أ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي تحدد قيامهم بأعمالهم كل في حدود اختصاصه تحت إشراف الادعاء العام وطبقاً لأحكام القانون . كما يخضعون وفق (المادة / ٤٠ - ب) لرقابة حاكم التحقيق وله أن يطلب من الجهة التابعين لها النظر في أمر من تقع منه مخالفة لواجباته أو تقصير في عمله ومحاكمته انضباطيا

قرارات واحكام

٢٠١/٨٣
٢٠١٥/٨/١٧

القرار

يستوضح وزير الدولة لشؤون المحافظات بكتاب المكتب المرقم بـ(١١٦٣) في ٢٠١٣/٥/١٩ الرأي من مجلس شورى الدولة استناداً الى احكام البند (خامساً) من المادة (٦) من قانون المجلس رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن طلب محافظة الديوانية بفتح اضبارة تنفيذية امام مديرية التنفيذ المختصة فور اكتساب قرار الاذن الدرجة القطعية، او فتح الاضبارة بعد اكمال تنفيذ اعمال المقاولة على حساب المقاول المخل بالتزاماته التعاقدية ثم مطالبة المقاول المخل بالتزاماته بدعوى مدنية بجميع مصاريف المقاولة بما فيها مصاريف دعوى الاذن القضائي.

حيث ان الفصل السابع من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ تضمن كيفية تسوية النزاعات التي تنشأ عن العقود الحكومية

وحيث ان البند (اولاً) من المادة (٨) من التعليمات المذكورة أنفا قضى بأنه يتم تسوية المنازعات الناشئة عن تنفيذ العقود الحكومية بعد توقيع العقد بالطرق الودية

وحيث ان البند (ثانياً) من المادة المذكورة انفاً قضى بأنه في حالة عدم التوصل إلى اتفاق ودي يتم اللجوء الى احد الأساليب التي ينص عليها العقد ومنها التحكيم او إحالة النزاع الى المحكمة المختصة في الموضوع لحسمه، وحيث ان الفقرة (جـ) من البند (ثانياً) من المادة (١٠) من التعليمات المذكورة انفاً قضت بانه اذا اخل المقاول في المراحل النهائية لتنفيذ العقد فلجهة التعاقد اصدار قرار بسحب العمل من المقاول وتنفيذ الاعمال المخل بها على حسابه عن طريق مقاول اخر وبأتباع احد اساليب التعاقد المنصوص عليها في المادة (٣) من هذه التعليمات.

وحيث ان المادة (١٤٩) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ نصت على (يجوز للطالب ان يستصدر اذنا من القضاء المستعجل للقيام بتنفيذ التزام على نفقة خصمه او للقيام بعمل او تصرف وذلك في الاحوال المنصوص عليها في القانون.

وحيث ان الفقرة (١) من المادة (١٦٥) من القانون المذكور انفاً قضت بان النفاذ المعجل واجب بقوة القانون للقرارات الصادرة في المواد المستعجلة وتقوم المحكمة مباشرة بتنفيذ قرارها . ويجوز تنفيذها بواسطة دائرة التنفيذ عند الاقتضاء.

وحيث ان احكام المحاكم قابلة للتنفيذ في دوائر التنفيذ بموجب المواد من (٩) الى (١٢) من قانون التنفيذ رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٠.

وحيث ان المحررات قابلة للتنفيذ في دوائر التنفيذ بموجب المواد من (١٣) الى (١٤) من القانون المذكور انفا وحيث يجوز ان يعطي القانون لغير الاحكام والمحررات قوة تنفيذية وتأسيساً على ماتقدم من أسباب يرى المجلس ينفذ الحكم او القرار القابل للتنفيذ الذي يتخذ عند اخلال المقاول بالمقاولة

ـ المبدأ القانوني ـ

ينفذ الحكم او القرار القابل للتنفيذ الذي يتخذ عند اخلال المقاول بالمقاولة

مشاورة قانونية

تســـاوي الـحـصـص والـمـلـكـيـة

القانون المدني العراقي قد افترض تساوى الحصص في الملكية الشائعة مالم يقم الدليل

يجب على الشريك ان يستعمل المال الشائع استعمالا مالوفا ولا يضر بباقي شركائه

ان القانون المدني العراقي قد افترض تساوى الحصص في الملكية الشائعة مالم يقم الدليل على خلاف ذلك وان لكل شريك الحق بالتصرف والانتفاع ولاستغلال لحصته دون ان يسبب ذلك ضررا لباقي شركاءه وان لا يصطدم ذلك مع القوانين والانظمة المرعية والنظام العام والاداب وحق الاستعمال هو استخدام المال للحصول على منافعة وفق طبيعة ذلك الشيء كسكن الدار. اما الاستغلال فهو القيام بما يستوجب من الاعمال للحصول على غلة الشيء أي على البدل والثمار التي ينتجها الشيء في مواعيد دورية ولا يرتب ذلك انتقاص الاصل او انعدامه كمحصول الارض وفوائد النقود اما المنتجات فهي التي يترتب على اخذها انتقاص للشيء كمعادن المناجم وعليه فاذا كان لشخص حق انتفاع فان الثمار له والمنتجات للمالك الاصلي م (١٢٥٢ مدني) فاذا لم يتفق الشركاء على الانتفاع بالمال فلهم طلب ازالة شيوعه ويجب على الشريك ان يستعمل المال الشائع استعمالا مالوفا ولا يضر بباقي شركائه فليس له ان يبني في الطريق المشترك وعليه فيجب ان تكون الاعمال التي يقوم بها الشريك مما يتلائم وطبيعة المال الشائع بحيث لا يضر بباقي شركائه.. ولباقي الشركاء ان ينتفعوا بالعين وفي ما عدت له ووفقا لمقدار انصبائهم..وقد قضت محكمة التمييز (اذا كان في الدار غرفتان استغل كل شريك واحدة منها فلا يلزم أي منهما باجر مثل لشريكه) واذا انتفع الشريك بالعين كلها وبدون اذن شركائه وعارضهم في الانتفاع فلهم طلب منع تعرضه وكان لهم عليه اجر المثل ..ولكن لو اجر العين الشائعة باكثر من اجر المثل كان عليه الاجر المسمى. وعليه فلو غرس الارض المشاعة بدون اذن شركائه فان المغروسات تكون ملحقة بالارض وتصبح مشاعة . وله مطالبتهم بالنفقات.. وقد قضت محكمة التمييز (لا يعتبر الشريك في القطعة متجاوزا على ارض شريكه اذا تصرف في القطعة جميعها وعليه لشريكه اجر مثل حصته التي استعملها) كما قضت (اذا انشأ الشريك محدثات في الارض المشاعة التي لا تقبل القسمة بدون اذن شركائه كان لهم طلب رفع تلك المحدثات ومنع معارضة الشريك بالتصرف في حصصهم من الارض المشاعة).

العدل والمجتمع
السنة الاولى- العدد 11 - شـبـاط 2016
first year - No - 11 - February 2016

مدير عام دائرة التسجيل العقاري: الفترة المقبلة ستشهد افتتاح دوائر محافظة صلاح الدين

افتتح مدير عام دائرة التسجيل العقاري (مهدي طالب)، ملاحظية التسجيل العقاري في قضاء القرنة التابع لمحافظة البصرة، ضمن خطة الوزارة الإستراتيجية لتخفيف العبء عن كاهل المواطن.

وقال مدير عام الدائرة: إن افتتاح ملاحظية تسجيل عقاري القرنة، جاء ضمن الخطة الاستراتيجية التي وضعتها وزارة العدل، مشيرا الى ان هذه الملاحظية تابعة اداريا الى دائرة التسجيل العقاري الاولى في محافظة البصرة.

واوضح المدير العام: ان هذه الخطوة من شأنها ان تقدم الكثير للمواطن البصري وخاصة أهالي قضاء القرنة والمدينة، بعد ان كانوا يعانون من بعد المسافة بين دائرة التسجيل ومناطق سكناهم، مبينا ان الافتتاح شهد حضور واسع من قبل مسؤولي ووجهاء وشيوخ العشائر في المحافظة

واكد المدير العام: ان الايام المقبلة ستشهد افتتاح دوائر التسجيل العقاري في محافظة صلاح الدين، لتباشر عملها وتقدم خدماتها إلى أهالي المحافظة، بعد ان تم تحريرها من فلول داعش والارهاب.

انجزت (٣٢١,٤٧٠) كتاب وامر اداري وارشفة (٢٢٤,١٩٨)

دائرة الإصلاح العراقية تعلن عن الإحصائيات النهائية الخاصة بانجازاتها للعام ٢٠١٥

اعلنت دائرة الإصلاح العراقية عن الإحصائيات النهائية الخاصة بانجازات وفعاليات الملاكات الإدارية في الدائرة للعام ٢٠١٥.

وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري: ان الادارة انهت (٣٢١،٤٧٠) كتابا وامر اداري ، وارشفة (٢٢٤،١٩٨) كتاب و(٨،١٩٨) اضبارة خلال العام الماضي ٢٠١٥، لافتا الى ان معاونية الشؤون المالية والادارية اجرت مسحا ميدانيا لتذليل معوقات حركة التسفير والاستقبال واجراءات اطلاق السراح للمنتهية احكامهم.

واضاف المدير العام: ان الادارة اعتمدت في خطتها لعام ٢٠١٦ على ما انجزته في عام ٢٠١٥ من خبرات في محاولة جادة لدعم الاقسام الادارية وتعزيز المعايير القانونية والاصولية في العمل الاداري، مؤكدا على أهمية تنظيم إحصائيات توثيق المنجزات والفعاليات خلال الأعوام او الفترات الماضية والاستفادة منها في التخطيط للمستقبل بغية تحسين الاداء الوظيفي.

يشار الى ان السيد الوزير د. حيدر الزاملي، وجه بانجاز معاملات الترفيع واحتساب الخدمة لموظفي الوزارة، والمباشرة بأرشفة اضابير الموظفين ضمن الدائرة الادارية والمالية، من اجل ان تكون قاعدة بيانات للحكومة الالكترونية.

مديرعام دائرة الاصلاح العراقية: عملنا يقتصر على ايواء النزلاء وتنفيذ القصاص

اكد مدير عام دائرة الاصلاح العراقية (حسين العسكري) : ان دائرة الاصلاح العراقية هي دائرة اصلاحية ايوائية، واضافة الى دورها في تنفيذ القصاص العادل بحق الجناة.

واضاف المدير العام : ان الجانب الصحي من عمل الدائرة تضمن قيام شعبة الصحة العامة في قسم الرصافة الثالثة ارسل (١٨) عينة قشع خاصة بالنزلاء المصابين بمرض التدرن الرئوي، وذلك حسب الموعد المخصص لهم من قبل الطبيب المختص في مركز الامراض الصدرية والتنفسية.

وبين المدير العام: انه تم متابعة الحالة الصحية للنزلاء من قبل الباحثين الاجتماعيين داخل القاعات المخصصة للنزلاء وتم اعطاء النزلاء المرضى المصابين بأمراض التدرن الرئوي العلاج اليومي المخصص لهم من قبل الاطباء المختصين في مركز بغداد الصحي ومركز الامراض الصدرية في مدينة الطب.

لدى لقائه عدد من المسؤولين في مجلس الوزراء

مدير عام المعهد القضائي مستمرون في تدريب الكوادر الوظيفية

اكد مدير عام المعهد القضائي (د.رياض حسين) : ان المعهد القضائي انجز خلال العام الماضي تخريج عدد من الدورات التطويرية للكوادر الوظيفية.

اعلن عن ذلك لدى لقائه مدير قسم التدريب والتطوير في مجلس الوزراء (رعد كاظم عيدان) ومدير قسم ألجودة (تحسين علي الجبوري).

وبين المدير العام: ان المعهد مستمر في فتح افاق التعاون وبشكل مستمر لمواكبة اخر التطورات في جميع المجالات المتعلقة بعمله وضمان الأداء المعتمد في الوزارة.

واضاف المدير العام: انه تم مناقشة العديد من المواضيع ذات الصلة المتعلقة بتدريب الكوادر الوظيفية وتطويرها اداريا من خلال الدورات وورش العمل التي يعمل على افتتاحها المعهد وبشكل دوري والتي تستهدف جميع العاملين في المؤسسات والدوائر الرسمية.

قسم حقوق الإنسان: متابعة حقوق الموظفين في طليعة متطلبات عملنا الإنساني

أجرى فريق قسم حقوق الإنسان التابع لمكتب الوزير، زيارة إلى دائرة الإصلاح العراقية، التقى خلالها لجنة الترقيات في الدائرة وبحث مع رئيسه أهم انجازات اللجنة خلال عام ٢٠١٥.

وقال رئيس قسم حقوق الإنسان قاسم الحطاب: ان الهدف من هذه الزيارة هو متابعة حقوق الموظفين والتي تعتبر في طليعة تطبيق معايير حقوق الإنسان، مشيرا الى ان المباحثات في هذا الجانب مع رئيس لجنة الترقيات التي تم تشكيلها في ٢٠١٥/٧/٢٦، تطرقت الى متابعة مستوى انجاز المعاملات بشكل عام.

واضاف: ان الفريق اشر في تقريره ان عمل لجنة الترقيات حقق مستوى نوعي وذو مهنية عالية، استنادا الى إن اللجنة تعتمد على نظام التدوير في العمل وتخصيص مجموعة طلبات لكل عضو فيها، مبينا ان كل عضو في اللجنة يقوم بدراسة ما يناط به من اعمال ويقدم شرحاً تفصيلياً عنه خلال اجتماع اللجنة، اضافة الى اهم الاحتياجات الواجب توافرها لغرض درج الطلب ضمن المحضر من اجل ان تعود المنفعة على عمل اللجنة في جانب اختصار وقت انجاز معاملات ترقية الموظفين.

مدير عام دائرة كتاب العدول يبحث تعزيز الاجراءات الامنية للدوائر في بغداد

بحث مدير عام دائرة كتاب العدول حسين الطائي، خلال لقائه مدير عام النجدة في بغداد العميد صفاء علي الحسون، تعزيز نقاط الحماية لدوائر كتاب العدول في بغداد.واكد المدير العام: انه تم الاتفاق على تعزيز التحصينات الامنية لدوائر الكتاب العدول في بغداد، لتفويت الفرص على الجماعات الارهابية من تنفيذ اعمالها الاجرامية.

واضاف المدير العام: ان مدير عام النجدة ابدى استعداده لزيادة التحصينات حول دوائر كتاب العدول في العاصمة، بما يساهم في الحفاظ على الامن العام للدائرة والمراجعين، بدوره شكر مدير عام دائرة الكتاب العدول مدير عام النجدة على الدعم الذي قدمه.

بهدف النهوض بالواقع الخدمي للدوائر العدلية

مدير قسم المتابعة والتنسيق يتفقد دائرة التسجيل العقاري

اجرى مدير قسم المتابعة والتنسيق (د. منذر الساعدي) ، زيارة تفقدية برفقة مسؤول شعبة متابعة دائرة التسجيل العقاري وعدد من موظفي قسم المتابعة، الى دائرة تسجيل العقاري العامة، للإطلاع على الواقع الخدمي المقدم للمواطنين.

واكد السيد مدير القسم، خلال لقائه بمدير عام دائرة التسجيل العقاري العامة (مهدي طالب)، على ضرورة تسريع انجاز معاملات المواطنين تماشياً مع نهج الحكومة وتوجيهات السيد وزير العدل (د. حيدر الزاملي)، لتبسيط الاجراءات المتعلقة بها، بما يضمن تقديم افضل الخدمات لهم وفق الاطر القانونية السليمة.

والتقى السيد المدير، بموظفي الدائرة واستمع الى اهم المشاكل المتعلقة بعملهم وتعهد بإيجاد الحلول اللازمة لها، مبديا بعض الاقتراحات التي من شأنها ان تسهم بحل مشاكلهم، وتوفير الاجواء المناسبة للموظفين لتقديم مستوى اعلى من الخدمات.

واستمع السيد المدير خلال جولته التفقدية في اروقة مبنى الدائرة الى مشاكل المواطنين ووجه موظفي الدائرة بضرورة تذليل المعوقات التي تحول دون اتمام معاملاتهم.

من جهة اخرى، بين عضو شعبة متابعة التسجيل العقاري: ان انخفاض نسبة الفساد في دوائر التسجيل العقاري جاء نتيجة محاربة ظاهرة الفساد الاداري والمالي.

يذكر ان قسم المتابعة والتنسيق يقوم بزيارات ميدانية مكثفة الى جميع الدوائر العدلية للتنسيق معها وتطويرها وازالة العقبات التي تعيق عملها في انجاز معاملات المواطنين.

ضمن آلية تسريع إطلاق سراح المنتهية أحكامهم القضائية

وزارة العدل: الإفراج عن (٦١٠) نزيل خلال شهر كانون الاول الماضي

أعلنت دائرة الإصلاح العراقية عن موقفها الشهري الخاص بعدد المطلق سراحهم وأعداد الموقوفين والمحكومين والمرسلين إلى المحاكم لشهر كانون الاول.

وقال اعلام الوزارة: ان عدد المفرج عنهم من سجون الوزارة بلغ (٦١٠) نزيل من سجون الوزارة في بغداد والمحافظات بينهم (٣٠)من النساء(٥٨٠) رجال، فيما بلغ عدد المرسلين من النزلاء الى المحاكم (٩٧٥) حركة تسفير.

وبينت الوزارة: إن وزير العدل د. حيدر الزاملي، وجه بتقديم موقف شهري عن عدد النزلاء المفرج عنهم إلى وسائل الإعلام، بهدف اطلاع الرأي العام عن استمرار الوزارة بإلية تسريع عمليات الإفراج عن النزلاء المنتهية أحكامهم القضائية.

فريق قسم حقوق الانسان يزور سجن الرصافة /١

قام فريق تابع لقسم حقوق الانسان التابع لوزارة العدل بزيارة سجن الرصافة/١ احد السجون الاصلاحية التابعة لدائرة الاصلاح العراقية.

وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية(حسين العسكري) : ان الفريق اطلع على سير عمل السجن من جميع النواحي القانونية، واطلع على عملية الإيداع وإطلاق السراح للنزلاء وسرعة انجاز المخاطبات مع مجلس القضاء الأعلى لغرض حسم قضايا الموقوفين، مبيناً ان فريق حقوق الانسان التقى بإدارة السجن.

بهدف تقييم واقع الخدمات المقدمة للمواطنين

مدير عام دائرة الكتاب العدول يتفقد دوائر المسيب والاسكندرية والمحمودية

اجرى مدير عام دائرة كتاب العدول (حسين الطائي) زيارة تفقدية للدوائر المسيب والاسكندرية والمحمودية، للإطلاع على سير عمل دوائر كتاب العدول.

وقال مدير عام دائرة الكتاب العدول حسين الطائي: ان هذه الزيارة جاءت لحل المشاكل والمعوقات التي تعيق عمل الكاتب العدل، وتطرق الى مشاكل الموظفين واستحقاقهم من العلاوات والترفيعات وصرف مستحقاتهم وبين الحلول المناسبة لها وفق القانون.

يشار الى ان مدير عام الدائرة توجه الى محافظة الديوانية، كما قام بزيارة الحكومة المحلية للمحافظة والتقى بالمحافظ السيد سامي الحسناوي، وجرى خلال اللقاء مناقشة موضوع توفير اماكن بديلة للدوائر وعمل واحتياجات الكاتب العدل.

اختتام الدورة الثانية للتخطيط الاستراتيجي في المعهد القضائي

نظم المعهد القضائي بالتنسيق مع الامانة العامة لمجلس الوزراء وبالتعاون مع دائرة التخطيط العدلي الدورة الثانية في التخطيط الاستراتيجي.

وقالت دائرة التخطيط العدلي: ان هذه الدورة خاصة بموظفي الكوادر التخطيطية والإدارية في الدوائر العدلية، مشيرة الى ان الدورة استمرت من تاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٧ ولغاية ٢٠١٦/١/٤ وبمشاركة (٢٦) موظفا من كافة الدوائر العدلية. واضافت الدائرة: ان هذه الدورة جاءت لتنمية مهارات الموظفين في اعداد الخطط التي تعتبر الخطوة الرائدة لتحقيق الاهداف المرسومة للوزارة، وتطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي .

الأسدي يتفقد الدوائر العدلية في مدينة الصدر

تفقد المفتش العام لوزارة العدل/ وكالة جمال طاهر الأسدي عددا من الدوائر العدلية في مدينة الصدر.

وشملت الجولة التفتيشية، مديريات التنفيذ والكاتب العدل ورعاية القاصرين في مدينة الصدر، وكان برفقة المفتش العام فريق من موظفي المكتب، حيث توزعت مهامهم التفتيشية والتدقيقية على دوائر المجمع العدلي، وتم تسجيل الملاحظات لاتخاذ اللازم بصددها.

والتقى الأسدي خلال الجولة موظفي الدوائر العدلية، واستمع منهم إلى الملاحظات والطلبات، كما وجه بتسهيل انجاز معاملات المواطنين والاهتمام بشكاواهم من قبل مدراء الدوائر العدلية، تنفيذا لتوجيهات السيد الوزير د.حيدر الزاملي بضرورة ايلاء الاهتمام بالمواطنين وكذلك استمرارا بنهج مكتب المفتش العام بحث الموظفين على الإسراع بانجاز أعمالهم دون تعقيد أو روتين.

وأكد المفتش العام خلال لقائه المراجعين، أن أبواب المكتب والخطوط الساخنة مفتوحة أمام تلقي أية ملاحظة أو شكوى على عمل الدوائر العدلية، سعيا لحلها بأقصر وقت وجهد.

العدل والمجتمع
Justice & society
شهرية تصدر عن وزارة العدل
الاشراف العام
د.حيدر الزاملي
رئيس التحرير
غزوان الظالمي
السنة الاولى
العدد 11
شباط 2016
الصفحات
8
WWW.moj..gov.iq
توزع مجانا

العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

المحاسبة الحكومية و المحاسبة المالية (دراسة مقارنة)

الجزء الأول

لا يوجد أي ارتباط بين إيرادات الدولة ومصروفاتها . فالمصروفات في الدولة لا تعمل على خلق إيرادات

تعريف المحاسبة الحكومية: هي فرع من فروع المحاسبة تقوم على مجموعة من المبادئ والأسس العلمية الخاصة بتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية المتعلقة بالنشاط الحكومية بهدف فرض الرقابة المالية والقانونية على إيرادات الدولة ومصروفاتها والمساعدة في اتخاذ القرار.

أهداف المحاسبة الحكومية: تهدف المحاسبة الحكومية إلى تحقيق ما يلي:

١- فرض الرقابة المالية والقانونية على إيرادات الدولة. وذلك بتتبع عمليات تحصيل الإيرادات والتأكد من أن جميع الإيرادات المستحقة للدولة قد تم تحصيلها وفقا للقوانين والنظم.

٢- فرض الرقابة المالية والقانونية على مصروفات الدولة. وذلك بتسجيل عمليات الإنفاق أولا بأول بطريقة تمكن من تتبع الإنفاق بحيث لا تتجاوز المصروفات الإعتمادات المخصصة من قبل السلطة. (أي أن الإنفاق تم في الأوجه المخصصة لها).

٣- المساعدة في اتخاذ القرار. وذلك عن طريق توفير البيانات التحليلية اللازمة.

خصائص النظام المحاسبي الحكومي: يمكن تلخيص أهم خصائص النظام المحاسبي الحكومي فيما يلي:

١- لا تهدف إلى تحقيق الربح بل إلى تقديم خدمة للمجتمع بمقابل رمزي أو بدون مقابل مثل: وزارة التربية والتعليم – وزارة الصحة.

٢- تنقسم الوحدات الحكومية إلى:

أ- وحدات حكومية إيرادية: وزارة البترول

ب- وحدات حكومية غير إيرادية: وزارة التعليم العالي.

٣- لا يوجد أي ارتباط بين إيرادات الدولة ومصروفاتها. فالمصروفات في الدولة لا تعمل على خلق إيرادات، فهناك استقلال تام بين ما تصرفه الوحدة الحكومية وما تحصله حيث تقوم جميع الوزارات والمصالح الحكومية بإيداع جميع متحصلاتها في مؤسسة النقد العربي السعودي، وتحصل على نفقاتها من المؤسسة وفقا لإعتمادات مالية.

٤- لا يوجد راس مال للوحدات الحكومية (وهو الفرق بين الأصول والخصوم).

٥- تقوم الدولة بتحويل نشاطها على أساس سنوي في ضوء تقديرات مقدمة للنفقات العامة والإيرادات العامة خلال ١٢ شهر.

أوجه الشبه بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية

١-استخدام نظرية القيد المزدوج:

تعتمد كل من المحاسبة المالية والحكومية على نظرية القيد المزدوج عند إثبات العمليات المالية في الدفاتر ويعني ذلك أن كل عمليه مالية لها طرفان طرف مدين والآخر دائن بنفس القيمة.

٢-الأسلوب المنهجي: تسجل كل من المحاسبة المالية والمحاسبة الحكومية العمليات المالية من واقع مستنداتها مباشره إلى دفتر اليومية ثم ترحيلها إلى دفتر الأستاذ العام وتبويبها في جداول ثم يتم استخراج النتائج عن طريق القوائم المالية وهي في المحاسبة المالية الميزانية والحسابات الختامية، أما في المحاسبة الحكومية فهي الحساب الختامي فقط.

٣- وحدة القياس: تتفق المحاسبة المالية والحكومية في استخدام النقود كوحدة للقياس وذلك عند التعبير عن الإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم.

٤-المصطلحات المحاسبية: تستخدم كل من المحاسبة المالية والمحاسبة الحكومية نفس المصطلحات والمسميات المحاسبية. مثلا: يوجد مصطلح المصروفات ومصطلح الإيرادات في كل من المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية.

٥- سنوية المحاسبة: يقوم كل من النظامين على مبدأ استقلال السنوات المحاسبية، ففي المحاسبة المالية يتم قياس نتيجة النشاط الاقتصادي للوحدة في نهاية السنة المالية وذلك بمقابلة الإيرادات التي تحققت خلال العام بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق هذا الإيراد (بناء على أساس الاستحقاق) وينطبق ذلك على المحاسبة الحكومية إلا أنها تتبع أساس الاستحقاق المعدل أو الأساس النقدي المعدل.

٦-التبويب السليم للحسابات: تقسم الميزانية العامة للدولة في المحاسبة الحكومية إلى أبواب وبنود يعطى رقما لكل باب وبند لتسهيل إعداد الميزانية وتنفيذها ومتابعتها والرقابة عليها. وفي المحاسبة المالية يوجد دليل حسابي لكل نوع من الأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات.

أوجه الاختلاف بين المحاسبة المالية والمحاسبة الحكومية

١- الهدف: المحاسبة المالية: تهتم ببيان النتيجة من ربح وخسارة وتحديد المركز المالي في نهاية الفترة الزمنية.

المحاسبة الحكومية: تهدف إلى فرض رقابه مالية وقانونيه على إيرادات الدولة ومصروفاتها.

٢- الوحدة المحاسبية: المحاسبة المالية: الوحدة المحاسبية هنا هي الشخصية المعنوية المستقلة للشركة.

المحاسبة الحكومية: الوحدة المحاسبية للوحدات الحكومية هي الاعتماد المالي (الأموال المخصصة لكل وحده حكومية).

٣-أسس قياس النتائج: المحاسبة المالية: تستخدم أساس الاستحقاق عند تسجيل العمليات المالية (أي تأخذ في الاعتبار جميع الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترة بصرف النظر عن واقعة التحصيل بالنسبة للإيرادات أو واقعة التسديد بالنسبة للمصروفات).

تكملة الجزء الثاني من الموضوع في العدد المقبل

المحاسب القانوني/ عبد الكريم فارس السعدي
مدير عام الدائرة الادارية والمالية

السلطة الرابعة

ورقة الإصلاحات

غزوان الظالمي

حققت وزارة العدل ارتفاعاً في مجال حقوق الانسان المتعلق بالمواطن خلال العام الماضي وهو جزء من تنفيذ معطيات ورقة الاصلاحات الحكومية في الدوائر العدلية وهذا الامر وضع الوزارة في مصاف الترتيب الاول على مدى الشهور الماضية، انطلاقا من الجهود الكبيرة المبذولة من الدوائر العدلية والعاملين فيها لتوفير احتياجات المواطنين ووفقاً للمعايير عالمية محددة في هذا المجال، وحققت الدوائر العدلية منجزا كبيرا في تقديم الخدمات للمواطنين خلال العام الماضي ٢٠١٥، وسيشهد العام الحالي استكمالا لمشروع المكننة الالكترونية في دوائر الوزارة، والذي سيكون الأساس لتطبيق برنامج الحكومة الالكترونية على مستوى وزارات ومؤسسات الدولة، وهذه القفزة النوعية ستقدم خدمات متعددة للمواطن وتساهم في سرعة انجاز معاملاتهم في الدوائر العدلية، كما انها ستساهم في القضاء على الفساد.وفي دائرة الاصلاح العراقية فقد تحقق تطور ملموس في التعاطي مع معايير حقوق الانسان بشهادة التقارير الصادرة عن ممثلي الامم المتحدة واللجان الدولية المختصة، وقد أشادت لجنة الرصد التابعة للمفوضية المستقلة لحقوق الإنسان بالتطور الايجابي الذي تشهده سجون الوزارة على المستوى الخدمي والصحي للنزلاء، كما ساهم قسم حقوق الانسان التابع للوزارة بتعزيز جانب تطبيق معايير التعامل الانساني مع النزلاء والنزيلات، خلال زياراته المستمرة الى السجون الاصلاحية التابعة لدائرة الاصلاح العراقية، وتقوم الفرق التابعة للقسم خلال زيارتها التفقدية الى سجون الوزارة بالإجابة على جميع تساؤلات النزلاء في المجالات القانونية وتساهم بتذليل العقبات في حسم القضايا المتعلقة بتسريع عمليات الافراج للنزلاء المنتهية محكوميتهم.وساهم تطبيق نظام المكننة الالكترونية في دائرة الاصلاح العراقية بتحقيق نقلة نوعية في عملها من خلال عمل قسم الاستقبال المركزي، والذي يساهم في حفظ المعلومات الكاملة عن النزلاء الكترونيا حال وصولهم الى دائرة الاصلاح العراقية، اضافة الى المعلومات عن كل النزلاء الموجودين في الاقسام الاصلاحية، ما يوفر قاعدة معلومات تسهل عملية البحث عن النزلاء والتعرف على السجون التي يتواجدون فيها، وهذه الالية من شأنها ان تحقق لذوي النزلاء الوصول الى ابنائهم بطريقة ميسرة، كما انها تساهم بتحقيق العدالة للنزلاء بالتعرف على مدد محكوميتهم والفترة المتبقية على انقضائها، علاوة على انها توفر جانب حقوق الانسان للنزيل وذويه.

التطور الملموس الذي حققته وزارة العدل في ملف حقوق الإنسان جاء منسجما مع توجيهات الحكومة في مجال تطبيق ورقة الإصلاح الإداري، المتعلق بحقوق المواطنين والموظفين على حدا سواء، وهذه الفئات من المجتمع تتطلب تعاملا خاصا يساهم في إعانتهم على حفظ حقوقهم وانجاز معاملاتهم بسرعة ودقة.وقامت الوزارة بتوجيه دوائرها بتيسير انجاز معاملات المواطنين بالسرعة الممكنة وقد تم في هذا الجانب اختصار الكثير من الحلقات المتعلقة بالمعاملة العقارية وفك ارتباطها بالدوائر البلدية والضرائب الخاصة بها، الأمر الذي ساهم بانجاز معاملات المواطنين في فترة قياسية. وفي الجانب المتعلق بالحفاظ على حقوق المواطنين في ممتلكاتهم فقد وجه وزير العدل د. حيدر الزاملي، بإيقاف نقل ملكية عقارات المسيحيين ممن استولت الجماعات الإرهابية على مناطقهم من اجل منع التلاعب بها، كما باشرت الدوائر العقارية باستئناف البيوع على عقارات المسيحيين في بغداد والمناطق المستقرة أمنيا مع تشديد الإجراءات القانونية على البيوعات بما يوفر ضمان لحقوق هذه الشريحة من المواطنين.

وساهمت الوزارة بتعظيم الموارد المالية للدولة من خلال تطبيق تعديل قانون الرسوم العدلية والذي وفر مبالغ مالية كبيرة لخزينة الدولة من جانب، ومن جانب أخر، سيساهم هذا القانون في توفير مخصصات مالية لموظفي الوزارة الأقل دخلا مقارنة بنظرائهم في الوزارات الأخرى، عملا بالجانب الإنساني الذي يتطلب مراعاة استحقاقات هذه الشريحة التي عانت من جور الإرهاب الذي تعرضت له الوزارة جراء العمليات الإجرامية. المتابعة المستمرة لجانب الإصلاح الإداري أخذت حيزاً كبيراً من توجه الوزارة خلال العام الماضي، وفي هذا المجال باشرت دائرة رعاية القاصرين، باستثمار أموال القاصرين من خلال الدخول في مزادات البنك المركزي والتي حققت إيرادا سنويا بلغ ما يزيد على الأربعة مليارات وتسعة وثلاثون مليون دينار، وهذه الإيرادات الكبيرة ستعود على القاصرين لتساهم بتنمية أموالهم المودعة في حساباتهم الشخصية.

مدير عام دائرة الكتاب العدول خلال المؤتمر السنوي للدائرة المنعقد بالديوانية

وزارة العدل: دوائرنا باشرت العمل في المناطق المحررة بمحافظة صلاح الدين

الدورة تناولت الموضوعات الحسابية الخاصة بعمل مديريات التنفيذ في المحافظة

قال مدير عام دائرة الكتاب العدول حسين الطائي، ان وزارة العدل سباقة في مجال افتتاح الدوائر العدلية في المناطق المحررة من سيطرة عصابات داعش الإرهابية.

أعلن المدير العام عن ذلك في كلمته خلال المؤتمر السنوي لدائرة الكتاب العدول المنعقد في محافظة القادسية على قاعة الاسكان والاعمار في الديوانية، وبحضور عدد من الشخصيات الرسمية والعشائرية، مبينا ان الوزارة باشرت بافتتاح جميع دوائرها العدلية (التسجيل العقاري، والكتاب العدول، والتنفيذ، والقاصرين) في المناطق المحررة من محافظة صلاح الدين ، بعد تحريرها من سيطرة الجماعات الإرهابية، عملا بتوجيهات وزير العدل د. حيدر الزاملي، الرامية لإعانة العوائل النازحة في العودة الى مناطق سكناها.

وأفاد المدير العام: ان المؤتمر السنوي لدائرة الكتاب العدول اقيم برعاية السيد وزير العدل، بهدف التواصل من خلال تعزيز التعاون بين موظفي الدائرة في سبيل سرعة انجاز المعاملات المواطنين وان الوزارة حريصة على افتتاح دوائر كاتب عدل جديدة في سبيل الحد من زخم المعاملات في مراكز المدن

فريق نادي العدل لكرة القدم المكشوفة يتصدر مجموعته بدوري أندية

تصدر فريق نادي العدل لكرة القدم المكشوفة مجموعته في دوري اندية الدرجة الاولى.

وقال مسؤول الشعبة الرياضية (علي حسين): ان نتائج الدوري جاءت على النحو الاتي، تعادل في المباريات الأولى مع فريق نادي العمال الرياضي وجرت على ملعب الكشافة، اما في المباريات الثانية التي كانت على ملعب منتدى شباب الصدر فقد التقى مع فريق نادي الاتصالات الرياضي وجمع في هذه المباراة ثلاث نقاط، و مباراته الثالثة تعادل مع نادي الخالدون الرياضي على ملعب الكشافة، اما في المباريات الرابعة فاز على نادي العمل الرياضي بأربعة أهداف مقابل هدف واحد على ملعب منتدى الصدر.وافاد: ان الكادر المشرف على تنظيم البطولة اشاد بالمستوى الجماعي والأداء الذي قدمه فريق نادي العدل من مهارات وانضباط متميز ساهم بحصوله وحصوله على صدارة المجموعة.

خلال زيارة مدير التسجيل العقاري الى محافظة النجف الاشرف

دائرة التسجيل العقاري تدعو اصحاب العقارات المتحفظ عليها لترويج معاملاتهم

دعا مدير عام دائرة التسجيل العقاري (مهدي طالب) ، اصحاب العقارات المتحفظ عليها من قبل مجلس القضاء الاعلى، الى ترويج معاملاتهم الاصولية.

ذكر ذلك خلال زيارته التفقدية لدوائر التسجيل العقاري بمحافظة النجف الاشرف، مشيرا الى ان الدائرة حسمت العديد من القضايا المتعلقة بالعقارات المتحفظ عليها.

والتقى المدير العام، خلال الزيارة بمدراء الدوائر والموظفين بالمحافظة، واستمع إلى اهم مشاكلهم، مؤكدا سعيه في معالجتها بالتنسيق مع وزارة العدل، كما تضمنت الزيارة جولة تفقدية الى المجمع العدلي في المناذرة، للاطلاع على سير العمل فيه.

في الختام وجه المدير العام، الموظفين التابعين لدوائر التسجيل العقاري في المحافظة بضرورة الالتزام بتوجيهات السيد وزير العدل (د. حيدر الزاملي) ، والاعمامات الصادرة من المديرية العامة.

يذكر ان المدير العام: وجه كادر مكتبه بمتابعه معاملات المواطنين وانجازاها بالسرعة الممكنة ورفع موقف مفصل له، بالاضافة الى استقبال المراجعين والاستماع إلى مشاكلهم وتخفيف العبئ عن كاهلهم، بالاضافة الى تخصيص يوم الثلاثاء من كل اسبوع لاستقبال المواطنين من قبله مباشرة.

توجيهات

١

الى جميع الدوائر العدلية ..

● بهدف الارتقاء باداء وزارة العدل وتقديم افضل الخدمات للمواطنين الكرام وللحفاظ على حقوقهم ادعوا لتضافر الجهود والتعاون الجاد في اداء مهامكم والالتزام بتطبيق التوجيهات الصادرة من قبلنا وفق ما ياتي :

١-محاربة الفساد والمفسدين اينما وجدوا في الدوائر العدلية.

٢- الاسراع بانجاز معاملات وعدم تأخيرها واحترام السقوف الزمنية المحددة لهذا الغرض

٣- تهيئة مكان لائق ومناسب لاستقبال المواطنين وتجهيزه بوسائل الراحة

٤-منع دخول السلاح الى دوائر هذه الوزارة ومديرتها كافة بغض النظر عن الجهة الحائزة لذلك السلاح

٥-التاكيد على وضع المواظفين باجات تعريفية اثناء الدوام الرسمي

٦- الالتزام باوقات الدوام الرسمي وعدم الخروج الا باذن المسؤول المباشر للموظف

٧-وزير العدل لن يتواني عن محاسبة كل من يثبت ادانته بقضايا الفساد الاداري والمالي (الابتزاز والرشوة) مهما كانت درجته الوظيفية .

٨- على المدراء العامين ورؤساء المديريات الفرعية في هذه الوزارة بتطبيق التوجيهات وبعكسه سوف يتحمل المخال التبعات القانونية المترتبه على ذلك وفقاً لاحكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام المرقم(١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل

٢

● بهدف التواصل مع موظفي الوزارة والاطلاع على ابرز المشاكل والمعوقات التي تواجههم في العمل واستحقاقاتهم الوظيفية نوجه جميع الموظفين بتقديم شكاواهم عبر صناديق شكاوى الموظفين الموزعة في اروقة الوزارة وسيتم الاطلاع عليها شخصياً من قبلنا .

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

وزير العدل
د.حيدر الزاملي

العدل والمجتمع Justice & society
جريدة شهرية تصدر عن وزارة العدل
مصور فوتغراف: امجد الحكيم
مساعد مصور: فراس المهداوي
محرر: ثائر الجبوري
محرر: عدنان الكعبي
محرر: احمد عبد الكريم
الطباعة والاخراج الفني: شركة الانس للطباعة والنشر
العدل والمجتمع /WWW.faecbook
WWW.moj..gov.iq
توزع مجاناً